جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

نظام الهجرة في الشراكة الأورو- متوسطية

دراسة حالة: التعاون الأوربي الجزائري (1995 - 2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالب:
طالبي فرحات

إشراف الأستاذ:
أ. بن بلعيد فريد

لجنة المناقشة

أ. نامر هيبة.....رئيسًا

أ. بن بلعيد فريد.....مشرفًا ومقرّرًا

أ.ونوغي مصطفى.....ممتحنًا

السنة الجامعية 2015- 2016

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

نظام الهجرة في الشراكة الأورو- متوسطية

دراسة حالة: التعاون الأوربي الجزائري (1995 - 2016)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالب:
طالبي فرحات

إشراف الأستاذ:
أ. بن بلعيد فريد

السنة الجامعية 2015 - 2016

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لهذا الفضل بفضله وعونه ورحمته

أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب او بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع

ثم أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية لجامعة مولود معمري

وأخص بالذكر أستاذي ومشرفي السّيد بن بلعيد فريد

الذي كان حريصًا على إتمام هذا العمل بنصائحه وإرشاداته

إلى كلّ عمال المكتبة بالقسم الذين ساعدوني كثيرًا

إلى كل طلبة العلوم السياسية في جامعة مولود معمري

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين

اللذين لم يبخلا علي بشيء وأسأل الله أن يحفظهما، وأن يطيل في عمرهما

أهديه إلى إخوتي سمير وعبد الرحمن

وإلى أخواتي ليندة، فاطمة الزهراء، فتيحة ونسيمة

وإلى أختي ويزة وزوجها، وابنهما الصغير محمد سامي.

إلى أعمامي وعائلاتهم

إلى عماتي وعائلتهنّ

وإلى أخوالي وخالاتي وعائلاتهم

وإلى جدتي التي أتمنى لها الشفاء.

وإلى كل الأصدقاء والذين أعرفهم،

وكذا زملاء الدراسة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولود معمري

فرحات

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأوّل: دراسة عامة لظاهرة الهجرة

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة

المطلب الأوّل: مفهوم الهجرة

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

المبحث الثاني: دوافع الهجرة

المطب الأوّل: الدوافع الاقتصادية

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والأمنية

المطلب الثالث: الدوافع السياسية والأمنية

الفصل الثاني: الشراكة الأورومتوسطية

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للشراكة

المطلب الأوّل: مفهوم الشراكة

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الثاني: مؤتمر برشلونة 1995 بداية الشراكة

المطلب الأوّل: إعلان برشلونة

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

الفرع الأوّل: البعد السياسي والثقافي

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي لإعلان برشلونة

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي

المطلب الثالث: تقييم مشروع الشراكة الأورومتوسطية (مشروع برشلونة)

المبحث الثالث: المبادرات الأوربية التي تلت مشروع برشلونة

المطلب الأوّل: سياسة الحوار الأوربي

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط

الفصل الثالث: الشراكة الأوروجزائرية في مجال مكافحة الهجرة

المبحث الأوّل: الإجراءات الأوربية في مجال مكافحة الهجرة

المطلب الأوّل: الإجراءات الأمنية الأوربية لمواجهة ظاهرة الهجرة

المطلب الثاني: الإجراءات التنظيمية للإتحاد الأوربي

المبحث الثاني: الإجراءات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة

المطلب الأوّل: الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة

المبحث الثالث: التعاون الأوربي في مجال مكافحة الهجرة

المطلب الأول: الآليات الأمنية للتعاون الأوربي الجزائري في مجال مكافحة الهجرة

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية لمعالجة الهجرة:

خاتمة

مقدمة

مقدمة

يتكون المتوسط من مجموعتين مختلفتين الأولى تشمل دول الإتحاد الأوربي الواقعة شمال المتوسط، والتي تعرف تقدّمًا في كل المجالات، بينما الثانية تتكون من دول جنوب شرق المتوسط، وتعاني من تخلف على كل المستويات، ونتيجة لهذا التفاوت الكبير خاصة من الناحية الاقتصادية عرف المجال المتوسطي حيوية في تنقل الأشخاص من جنوب المتوسط نحو شماله.

فالهجرة تعدّ من أوجه التفاعل الإنساني في المنطقة، وكان لها دور كبير في تلاقي المجموعات البشرية، والتعارف بين الناس والتوسعة في الرزق، والهروب من الحروب، والكوارث الطبيعية، بحثًا عن الأمن والاستقرار، فهي حق من حقوق الفرد التي أقرّها الإسلام ومواثيق الأمم المتحدة للهجرة والمعاهدات الدولية والقوانين الوطنية، فهي تنقل الفرد من موطنه إلى وطن آخر للإقامة فيه بهدف الحصول على حياة أفضل، فهي من أهم الحركات والظواهر الاجتماعية.

غير أنّ هذا المفهوم تحوّل من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة غير قانونية تهدّد الاستقرار والأمن، نتيجة اعتماد الشباب على الطرق غير شرعية للهجرة نحو أوربا، لتتحول الظاهرة إلى تحدي حقيقي نتيجة تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فهي تحصد العديد من أرواح المهاجرين، خاصة في أعراض البحار، بالإضافة إلى إدراجها ضمن أكثر التهديدات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة.

ونظرًا للأهمية الكبرى التي تحظى بها الهجرة في المتوسط كانت محورًا أساسيًا في مختلف سياسات الدول المتوسطية، وفي مقدمتها مشروع الشراكة الأورومتوسطية، الذي منح للهجرة حيزًا كبيرًا من الدراسة والتحليل.

وفي دراستنا هذه سنقوم بتحليل ودراسة مختلف السياسات والإستراتيجيات المتّخذة في مجال مكافحة الظاهرة، وفي إطار هذه الشراكة سنعرّج على دراسة حالة التعاون الأوروبي الجزائري في مكافحة الهجرة، باعتبارها دولة متخلفة تعاني من مشاكل كثيرة ما جعلها أحد الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

نظرًا لخطورة الظاهرة عملت الدول المستقبلة والمصدرة تبني مجموعة من الآليات والسياسات للتقليل من حدّة الظاهرة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال إبرام الاتفاقيات والمعاهدات، والتي يتّم التفصيل فيها من خلال فصولنا المطروحة في دراستنا هذه.

أوّلًا: إشكالية الدراسة

تعالج الدراسة إشكالية الهجرة في المجال المتوسطين والتي تندرج ضمن التهديدات الأمنية الجديدة، والتي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بعد ازدياد الفجوة بين الشمال المتقدم، والجنوب المتخلف الذي عرفته المنطقة، فجاء مشروع الشراكة الأورومتوسطية لتقليص واحتواء الظاهرة، وعليه فإنّ الإشكالية المطروحة والتي تقوم عليها الدراسة هي:

ما مدى فعالية آليات الشراكة الأورومتوسطية في تعاملها مع ظاهرة الهجرة في المتوسط؟

ولفهم الموضوع والإحاطة به، وللإجابة على الإشكالية طرحت هذه التساؤلات الفرعية التي تساعدنا في إتمام الدراسة.

1- ما هي دوافع وأسباب تفاقم ظاهرة الهجرة في المتوسط؟

2- هل الشراكة الأورومتوسطية وسيلة من وسائل تنظيم وتقليص الهجرة؟

3- ما هي الإستراتيجيات المتخذة من دول المتوسط قيد الدراسة لمواجهة الهجرة في المتوسط؟

الفرضيات:

- كلما ازداد القمع السياسي والحرمان الاقتصادي كانت الرغبة في الهجرة.
- كلما ارتفعت معدلات النمو في دول الجنوب، كلما تقلصت الرغبة في الهجرة.
- كلما كان التعاون بين ضفتي المتوسط كلّما كانت النتائج المحققة إيجابية في مجال مكافحة الهجرة.

ثانيًا: حدود الدراسة:

أ- الإطار المكاني:

تقتصر الدراسة على الدول المتوسطية، بحيث تعتبر الهجرة في المتوسط مضمون هذه الدراسة، فالإطار المكاني للدراسة يمسّ حوض البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الجنوبية والشمالية من خلال مشروع الشراكة.

ب- الإطار الزماني:

يبدأ الإطار الزماني للدراسة الاستشرافية من 1995، والذي يصادف إعلان برشلونة وبدأ الشراكة إلى غاية 2016.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الدراسة في كون الموضوع يعالج ظاهرة تتعلق بالملايين من المهاجرين في منطقة المتوسط، والجزائر كدراسة حالة.

- دراسة وتحليل مختلف أبعاد الظاهرة من خلال التطرق لمختلف الدوافع والأسباب التي تدفع بالشباب نحو الهجرة.
- إدراج الهجرة ضمن مواضيع الشراكة، وعدم اكتفائها على المحاور الاقتصادية والتقنية، وتوسيعه ليشمل الجانب الاجتماعي والإنساني.
- العمل على الوصول إلى طرق فعالة لمكافحة الهجرة.

رابعًا: أهداف الموضوع

- يهدف الموضوع إلى تقليص وتنظيم الهجرة من خلال معالجة الأسباب الحقيقة للظاهرة.
- البحث عن سبل تطوير اقتصاديات الدول الجنوبية، والتقليل من دوافع الهجرة، من خلال دعم الدول الشمالية لها.
- التعرف على الشراكة ومضمونها وأبعادها.
- إبراز ضرورة التعاون بين الضفتين من أجل تقليص ظاهرة الهجرة.
- الكشف عن النوايا الحقيقة للدول الأوربية، فهل فعلًا تقوم على الشراكة، وما تتضمنه هذه الأخيرة أم هي مجرد وسيلة لاحتواء المنطقة.

خامسًا: مبررات اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية:

- تندرج الهجرة ضمن القضايا والمواضيع التي تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، كونها تعد من التهديدات الأمنية المشتركة في المنطقة.
- كما أنّ الموضع يتيح الفرصة لكشف وإظهار الأسباب الحقيقية التي تدفع المهاجرين نحو أوربا رغم كلّ الإستراتيجيات الأوربية التي تعمل للتصدي والتقليص من الظاهرة.
- إصرار الشباب على الهجرة رغم كل الصعوبات والمجهول الذي ينتظرهم في أوربا بالطرق الشرعية أو غير الشرعية.
- الاستمرار المتزايد لتدفق المهاجرين وانتشارها على كل فئات المجتمع لتمس النساء والأطفال، والمخاطرة بحياتهم في البحر.

ب- المبررات الذاتية:

- الرغبة في التعرّف والتعمّق في أسباب ودوافع الهجرة، نظرًا لأهميتها في تضامن جهود الأجهزة المعنية بالدول والحدّ من هذه الظاهرة.
- الرغبة في دراسة وتحليل مختلف أبعاد الظاهرة، وتقييم الشراكة الأورومتوسطية في محاولاتها لتقليص الهجرة.

- كون الهجرة حلم يراود أغلب الشباب دول جنوب المتوسط سواء من خريجي الجامعات أو غيرهم.
- الانتماء إلى هذا المجال الجغرافي يدفعنا لنتناول هذه الظاهرة كونها موضوع الساعة في المنطقة.

سادسًا: أدبيات الدراسة:

إنّ الهجرة ظاهرة كثيرة الانتشار من حيث الممارسة والدراسة الأكاديمية والنظرية في السنوات الأخيرة، نظرا لحساسيتها وأهميتها، إلّا أنّ تميّز المعرفة العلمية بخاصية متميّزة، وهي التراكمية، بحيث يرجع الباحث دومًا للدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الاستفادة منها.

وفي دراستنا هذه تمّ الاعتماد على بعض الدراسات، التي سنحاول ذكر بعضها، والتي نراها تصب في خدمة موضوع بحثنا هذا، وتتمثل فيما يلي:

1- دراسة عبد الحميد طارق الشهاوي، في كتابه المعنون: "**الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**"، الذي تطرق في إلى دراسة وتحليل موضوع الهجرة من خلال إبراز أساليبها ودوافعها، وبعض مفاهيمها.

2-دراسة محمد غربي وآخرون تحت عنوان: "**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر وإستراتيجيات مواجهتها**"، فكانت الدراسة تتمحور حول مختلف الدوافع والأسباب التي تدفع إلى الهجرة، وكذا تناول الهجرة من خلال المنظور الديني والقانون الدولي، وإبراز أهم النظريات المفسّرة للهجرة.

3- أمّا فيما يخصّ الشراكة وما ارتبط بمنطقة المتوسط نجد ما قدّمه مصطفى بخوش حول "**حوض البحر الأبيض بعد نهاية الحرب الباردة**"، من خلال تحليله للرهانات والأهداف المسطّرة من طرف الجانب الأوربي، ومستقبل العلاقات الأورومتوسطية.

كما اعتمدنا في بحثنا أيضا على بعض الدراسات الجامعية والأكاديمية، ومنها نذكر:

4- دراسة رتيبة برد بعنوان "**الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**"، وهي دراسة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أين حاولت فيها إبراز أهمية المنطقة وخصائصها والتنافس الدولي على المنطقة من خلال الإستراتيجيات الأوربية في المنطقة منذ بداية الشراكة.

5-كما اعتمدنا على أطروحة دكتوراه عبد المالك صايش المعنونة: "**مكافحة تهريب المهاجرين السريين**"، إلى جانب دراسة مناد زهور بعنوان "**مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: رهانات وآفاق**".

ونظرًا لتشعب موضوع الهجرة، واتصاله بمختلف الجوانب السياسة والاقتصادية، والاجتماعية جعل الباحثون يعتمدون على جانب واحد في دراساتهم دون الجوانب الاخرى، لذلك جاءت غالبية الدراسات السابقة تعاني من نقص كبير في تحليلها للظاهرة، لذلك تمّ الاعتماد على مجموعة من الدراسات من دراسات جامعية، واجتهادات بعض الباحثين والأكاديميين، والمقالات الصحفية.

بالإضافة إلى هذه المراجع والدراسات، نجد مجموعة أخرى سيتم الإشارة إليها في قائمة المراجع.

سابعًا: الإطار المفاهيمي:

تفرض علينا الدراسة ضرورة تحديد المفاهيم التي يحتويها عنوان البحث، ومنها:

1- الهجرة:

هي مغادرة الأشخاص لإقليم دولتهم أو الدولة التي يقيمون فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة، ويمكن التمييز بين نوعين من الهجرة، حيث نجد هجرة شرعية وأخرى غير شرعية، وتعرف أيضا على أنّها تلك العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل.

2- تعريف الشراكة الأورو- متوسطية:

إنّ الشراكة هي إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد الموجودة في هذه الدّول من اجل تحقيق تكامل اقتصادي، وعليه فالشراكة الأورو- متوسطية هي تلك الشراكة التي تجمع دول حوض البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية بهدف تحقيق التنمية.

ثامنًا: الإطار النظري:

أ- النظرية النيوكلاسيكية:

تعود بداية هذه النظرية إلى نموذج "التطور الاقتصادي"لصاحبه "W. Leurs"، أين حاول أن يجد تفسيرًا للهجرة، حيث أكّدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل مسبب للهجرة الخارجية. وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل رئيسي مسيّر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل.[1]

في التحليل النيوكلاسيكي، الحد المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان، تعدّ الهجرة استثمارًا قادرًا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأتى من

[1] فايزة ختو، **(البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010)**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدّة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، 2011، ص ص 9، 10.

الفارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل، والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل.

ب- نظرية التبعية:

إنّ تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكوّن من دول مركزية مصنّعة ومتطورة، ودول محيطة مختلفة تربطها علاقة غير متكافئة تؤدي إلى التبعية واستغلال دول المحيط والمركز، ويعتبر "سمير أمين" في هذا الصدد أنّ الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأنّ دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

ج- النظرية الاجتماعية:

سوسيولوجيا الهجرات هو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة، ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوربا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف، كما يدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها، عدم الاندماج. وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة الجوانب الاجتماعية، الثقافية، ووضعية

المهاجرين والتركيز على وضعية الاستغلال والتمييز، وكفاح المهاجرين من اجل الحصول على حقوقهم. [1]

د- نظرية الأمن الاجتماعي:

من أكبر رواد هذه النظرية نجد **(باري بوزان Barry Buzan)**، أستاذ الدراسات الدورية في جامعة وورويك البريطانية، حيث يؤكّد في مقال تحت عنوان: "**السياسة الواقية في العالم الجديد أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين**"، والذي نُشر على صفحات مجلة "الشؤون الدّولية"، الأمريكية في 1991/07/03، والذي يؤكّد على الأهمية البالغة لما سمّاه الأمن الاجتماعي في مجال علاقة المركز بالأطراف، أين أصبح الأمن الاجتماعي أكثر أهمية عما كان عليه الحال وقت الحرب الباردة. يتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هويّة المجتمع وثقافتها، ويعتبر الهجرة أو ما يُعرف عنده "بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة"، من أهم هواجس الألفية الثالثة، لذلك فإنّ الهجرة من الجنوب إلى الشمال عمومًا، ومن الضفة الجنوبية إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط تحديدًا يُشكّل خطرًا على أمن دول المركز، فهي تهدّد هويّتها الحضارية والثقافية، وتأتي حسبه ضمن سياق الانتقال من معادلة الصراع شرق- غرب إلى معادلة الصراع الشمال – جنوب.

---

[1] عياد محمد سمير، **الهجرة في المجال المتوسطي، العوامل والسياسات**، (الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق)، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، 2008.

أمّا "**فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama**"، فقد أشار في كتابه في كتابه "**نهاية التاريخ**" إلى أنّ الأوضاع الغير مستقرة في العالم الثالث، سيتسبب في هجران أعداد ضخمة من سكان العالم التاريخي إلى عالم ما بعد التاريخ الذي سيعاني جراء ذلك من متاعب جامة.

فيما يخصّ "**صمويل هايتينغتون Samuel Huntington**" يعتقد أنّ الصدام الحضاري في شكله الحاد والعنيف سيكون نتاجًا للحيوية السكانية في الجنوب مقابل الركود الديمغرافي في الغرب مركزًا على الخطر الداهم الذي تشكله الديمغرافية الزاحفة للعالم الإسلامي – باعتبارها من أهم المصادر الرئيسية للنزاعات الدولية للعالم الحديث. [1]

تاسعًا: الإطار المنهجي:

لدراسة أي ظاهرة تستوجب الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تساعدنا على فهمها، والوصول إلى النتائج التي تكون ثمرة العمل والجهد المبذول، وعليه تقوم هذه الدراسة بالإشكالية بمجموعة من المناهج التالية:

أ- المنهج التاريخي:

[1] محمد بلخيرة، **هاجس الهجرة المغاربية إلى أوربا هل تشكّل العمالة الشرقية بديلًا؟**، مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية، العدد 23، 2013، ص، ص. 209 – 210.

يستخدم الباحث المنهج التاريخي يهدف استقراء أحداث أو ظواهر وقضايا حدثت في الماضي، والهدف من استخدامه هو استقراء الباحث المنهج التاريخي بهدف استقراء أحداث أو ظواهر وقضايا حدثت في الماضي، والهدف من استخدامه هو استقراء المسار التاريخي لظاهرة الهجرة ومشروع الشراكة الأورومتوسطية.[1]

ب- المنهج الوصفي التحليلي:

نستعين بالمنهج الوصفي قصد وصف الظاهرة وتشخيصها، وكشف جوانبها، وتحديد العلاقة بين مختلف عناصرها وأبعادها لذلك اعتمدت عليه الدراسة في وصف ظاهرة الهجرة، وتحليل دوافعها وأسبابها، ومختلف جوانبها وتحدياتها. [2]

ج- منهج دراسة حالة:

هو المنهج الذي يقوم بجمع البيانات العلمية المتعلقة بالوحدة المدروسة سواء كانت فردًا أو مؤسسة، أو نظامًا، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة بهدف الوصول إلى نتائج معمّقة في الحالة المدروسة عكس الحالات الأخرى أي أنّه عبارة عن تخصص،

[1] عزيز داوود، **مناهج البحث العلمي**، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

ونستعمل هذا المنهج قصد الخوض في دراسة التعاون الأوربي الجزائري في مكافحة الهجرة كحالة للدراسة. [1]

عاشرًا: تقسيم الدراسة:

بغرض الإحاطة بالموضوع عمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، وكل فصل يحتوي على مبحثين، وسنخصص الفصل الأوّل للإطار المفاهيمي للهجرة، أما الفصل الثاني فستنطرق فيه إلى الشراكة الأورومتوسطية، ، وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى مفهوم الشراكة. أمّا الفصل الثالث سيتمحور حول التعاون الأوروبي الجزائري في مكافحة ظاهرة الهجرة أين سنعرض فيه الإستراتيجية الأوربية والإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة.

[1] عمار بوحوش، **مناهج البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2001، ص 130.

الفصل الأوّل
دراسة عامة لظاهرة الهجرة

تمهيد

بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت على الساحة الدّولية مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود، في مقدّمتها الهجرة نتيجة تأثيرها على أمن واستقرار الدول، فهي قضية عالمي تتفاوت في اتجاهاتها، ومستوياتها من دولة إلى أخرى.

في هذا الفصل سيتمّ التطرق إلى مختلف مفاهيم الهجرة وأنواعها في المبحث الأوّل، وكذا إبراز أهم دوافعها في المبحث الثاني.

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة

المطلب الأوّل: مفهوم الهجرة

لاشك أن أي مفهوم أو تعريف دقيق وشامل لظاهرة الهجرة، والذي عرفتها تقريبا كل المجتمعات البشرية الحديثة والقديمة، ليس بالأمر البسيط، إذ أن أي مفهوم يتقاطع كثيرا مع الأبعاد الثقافية والتاريخية لكل أمة، ومن هذا ينشأ الاختلاف في النظر إلى ظاهرة الهجرة، وذلك لأن بعض الأمم تعتبر الهجرة من المكونات الأساسية لوجودها وأخرى من الأجزاء المكونة لها.

أوّلًا: تعريف الهجرة لغة:

أصل الهجرة لغة:

مشتق من الفعل هجر، يهجر، هجرانًا، وقال "**ابن فارس**":«الهاء والجيم والراء أصلًا تدل احدهما على قطيعة وقطع الآخر على شدّ شيء وربطه»، أمّا الأوّل الهجر ضد الوصول، وكذا الهجران وهاجر القوم من دار إلى دار.[1]

[1]عمر حيدر، **الآليات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، العدد 02، 2012، ص 164.

كما يعرّفها على أنّها ضد الوصول، والهجرة هي الخروج من أرض إلى ارض، ويعود أصل المهاجرين عند العرب إلى خروج البدوي من باديته إلى المدن. [1]

ويعرّفها "**ابن منظور**" في هذا الصدد: «الهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض».[2]

وتعرف أيضا على أنّها ترك الشيء أو الفعل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى. [3]

ثانيًا: تعريف الهجرة اصطلاحًا:

الهجرة هي حركة الانتقال فرديًا كان أم جماعيًا من موقع إلى آخر بحثًا عن وضع أفضل اجتماعيًا كان أم اقتصادي أو سياسي، [4] أو هي الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.[5]

أو هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة.

---

[1] عبد الحميد طارق الشهاوى، **الهجرة غير الشرعية، رؤية مستقبلية**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص 14.

[2] سهام يحياوي، **(أمننة الهجرة في العلاقات الأورو– متوسطية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2014، ص 29.

[3] عبد الله سعدون السيراني، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 104.

[4] **المرجع نفسه**، ص 104.

[5] عبد الحميد طارق الشهاوى، **مرجع سابق**، ص 14.

وبناء على هذه التعريفات يبدو أنّ كلمة **Migration** تُستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية. [1]

وتعرف على أنّها عملية "انتقال الإنسان لأسباب متعدّدة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قصرية".[2]

ثالثًا: تعريف الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفًا لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليًا.[3]

وتعرف أيضا على أنّها انتقال المهاجر من دولة إلى دولة أخرى تسلّلًا دون تأشيرة أو إذن دخول مسبّق أو لاحق [4]، أو هي التواجد على أرض دولة معيّنة دون امتلاك شروط الدخول إليها مثل الوثائق اللازمة. [5]

---

[1] عبد الحميد طارق الشهاوى، **مرجع سابق**، ص 14 – 15.

[2] سهام حروري، **الهجرة وسياسة الجوار الأوربي**، مجلة المفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، (ب.س.ن)، العدد 5، 345.

[3] هشام ضاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي، اتجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 104.

[4] عبد الله سعدون السيراني، **مرجع سابق**، ص 104.

[5] Massimo Merlino, Joana Parc, **la migration clandestine en Europe : les politiques de l'UE et l'écart en terme de droits fondamentaux**, rapport su Centre d'Etude des politiques Européennes (CEPS).

بالنسبة لمفهوم الهجرة غير الشرعية في الجزائر هو الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت، أو بتأشيرات مزورة والذهاب للسياحة بدون رجعة. [1]

تندرج الهجرة في القانون العام ضمن الحقوق الطبيعية التي يتمتّع بها الفرد، التي تخرج عن النطاق السياسي والمدني، والتي وجب حمايتها، والسماح باستعمالها، والتي تعرفها على أنّها انتقال الأفراد من دولة لأخرى قصد الإقامة الدائمة فيها، إلّا أنّ القانون الداخلي للدول يحرّم الأفراد من هذا الحق، وتجعله غير مطلقا نتيجة المنظمات التي تضعها، فلكل دولة الحق في تنظيم الهجرة داخل إقليمها. فالقانون الدولي يقوم بتحديد المركز القانوني للمهاجر وعلاقته بالدولة

والملاحظ أنّ التعريف يركز على المكان في تفسيره للهجرة دون التركيز على أهدافها وأبعادها، لذلك التعريف لم يكن شامل.

* **تعريف "مصطفى الخشاب"**: «الهجرة معنًا انتقال الإنسان من موطنه الأصلي، وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق، وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر».

[1] يوسف أمير فرج، **الهجرة غير الشرعية، طبقًا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011، ص 21.

والملاحظ أنّ هذا التعريف ركّز على المكان دائما وعرّج عن سبب من أسباب الهجرة، والمتمثل في الارتزاق والعمل والعيش. [1]

* **الهجرة وبعض المفاهيم الأخرى:** يرتبط مصطلح الهجرة بالعديد من المصطلحات، والتي تعبّر عن مفهوم الهجرة بصفة عامة، مثل النزوح، الترحل، اللّجوء، الاغتراب، إلّا أنّه يجب التفرقة بينهما كالتالي:

النزوح أو الارتحال أو الخروج: وهو الهجرة من البلد.

الوفود: وهو الهجرة إلى البلد.

الترحل: وهو عبارة عن هجرات يقوم بها الفرد جريا وراء المطر في الصحاري.

اللجوء: وهو النزوح إلى مناطق كملاجئ، وذلك بسبب الهجرة القسرية أو الاضطرارية.

[1] نصيرة طالح، **(أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج، دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج، جامعة مولود معمري، تيزو وزو)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، ص 141.

الاغتراب:

يكون الاغتراب ماديًا، فكريًا، ثقافيًا واجتماعيًا نتيجة وجود الفرد المهاجر خارج مجتمعه، حيث تختلف لغته وثقافته عن لغة وثقافة مجتمعه، وبذلك الشعور بالعزلة وعدم الانتماء وصعوبة التكيّف، وهذا ما يطلق عليه مفهوم الاغتراب الثقافي والاجتماعي.[1]

الهجرة من المنظور العقائدي (الدين):

يرى الدكتور "محمد أبو ليلة"، أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر أنّ الهجرة الشرعية أمر بها الإسلام عكس الهجرة غير الشرعية، التي تكون بانتهاك القوانين وإغواء الشباب الذي يبحث عن العمل أو العيش الكريم، فكل من يموت من أجل الهجرة غير الشرعية فهو ليس شهيدًا، وإنّما يكون في مقام من يموت وهو يحاول القتل أو السرقة.

الهجرة من المنظور الاجتماعي

إنّ الهجرة في علم الاجتماع هي تغيير الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية كتنقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء فهي مقرون بالطبقة. [2]

---

[1] نصيرة طالح، **مرجع سابق**، ص، ص. 142 – 143.

[2] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، **الهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص 21.

الهجرة من منظور الدولة المستقبلية: the recaraing countries

الهجرة حسبها تعني التوطين Immigration، وترى إلى هذه الظاهرة حسب الأهداف منها وليس أسبابها. [1]

الهجرة من منظور الدولة المرسلة: ترى أنّ الهجرة تعني الارتحال أو الشروح التي تشير إلى الهجرة القسرية التي نكون نتيجة الحروب والكوارث، والتي تعتبر مراد لمفهوم اللاجئين. [2]

الهجرة من منظور الدولة الأخرى أو العالم ككل: تعني الهجرة الحالة الهجرة الطوعية التي تكون بالإرادة، ولا تكون بالدفع القسري، وهي أكثر المفاهيم استعمالًا في العالم. [3]

المطلب الثاني: أنواع الهجرة:

للهجرة عدّة أنواع وتصنيفات، وذلك حسب معايير مختلفة، وفي دراستنا نقوم بعرض أنواعها. فيمكن تصنيف الهجرة من حيث شرعيتها من عدمها إلى نوعان، هما:

---

[1] نصيرة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، بسكرة: دار بن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 89.

[2] نصيرة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، بسكرة، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 89.

[3] هشام صاغور، **مرجع سابق**، ص 88.

أوّلًا: الهجرة الشرعية:

هي الهجرة التي تتم بطرق قانونية بما يسمح به القانون سواء من الدولة المصدرة أو الدولة المستقبلة، والدخول عن طريق الأماكن المحدّدة سواء كانت الطرق البرية أو البحرية أو الجوية بواسطة جواز السفر الصادر عن السلطات المختصة. [1]

ويمكن أنْ نميّز بين نوعان من الهجرة الشرعية، وذلك وفقا للبلد المستقبل، فيمكن أن تكون داخلية، ويمكن أنء تكون خارجية.

1-الهجرة الداخلية: هي تلك الديناميكية السكانية التي تكون داخل الدولة الواحدة كالهجرة من الريف إلى المدينة، أو المدن الصغيرة إلى المدن الكبرى والعواصم بهدف البحث عن العمل والخدمات، أي المعامل والشركات الصناعية أين تكون ظروف أقل قسوة وسهلة، فالهدف منها اقتصاديًا محضًا. [2]

الهجرة الخارجية:

هي تلك التحركات السكانية التي تتجاوز حدود الدولة، وانتقال المواطنين إلى خارجه، كهجرة الجزائريين والمغاربة إلى أوربا والسوريين واللبنانيين إلى أمريكا، وذلك من أجل تحسين

---

[1] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] صلاح محمد عبد الحميد، **الهجرة، الطرق، الأسباب، الآثار**، ط1، الجيزة: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ص 14.

ظروفهم المعيشية، والبحث عن العمل، لما تمتلكه هذه الدول من عوامل جذب في الدولة الأم. [1]

ثانيًا: الهجرة غير الشرعية:

هي اجتياز الحدود البرية أو البحرية لإقليم دولة ما والإقامة فيها بطريقة غير شرعية، ويمكن للهجرة الشرعية أن تتحول إلى هجرة غير شرعية كالهجرة الإجازة ثم البقاء في تلك الدولة، وتعرف هذه الهجرة في أوساط الشباب بالحراقة، وتكون بهدف الهروب من المتابعات القضائية أو التخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها.

1-أنواع الهجرة الغير شرعية:

أ- الهجرة الشرعية إلى داخل البلاد:

يطلق هذا النوع على المهاجرين الذين يدخلون الدولة بغية الإقامة الدائمة فيها، ثم يتخذها كجسر يعبرها بها إلى دولة أخرى مثل الأفارقة الذين يدخلون الجزائر بهدف العبور نحو أوربا.

[1] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، **مرجع سابق**، ص، ص. 22 – 23.

ب- الهجرة الغير شرعية إلى خارج البلاد

يطلق هذا النوع على المهاجرون السريين الذين يدخلون إلى دولة تتوفر على فرص عمل وعيش أفضل من الدولة الأم، ثم يقومون بالانتقال إلى دولة أخرى بطريقة سرية تكون أكثر إخاء مثل الجزائري الذي يدخل إسبانيا ثم يطمع بالدخول نحو بريطانيا. [1]

الهجرة حسب معيار الزمن:

1- هجرة مؤقتة:

تختلف باختلاف ظروف الهجرة، والتي لا يسعى من خلالها المهاجر إلى الاستقرار في تلك الدولة وإنّما له نية العودة إلى الوطن.

2- هجرة دائمة:

هي الهجرة التي تكون بهدف الاستقرار في تلك الدولة، ولا تكون للمهاجرين نية العودة إلى الوطن.

[1] محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، مرجع سابق، ص، ص. 22 – 23.

الهجرة حسب دوافعها:

1- هجرة عمالية:

هي التي لا تكون بهدف الحصول على عمل، وتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، فهي ذات دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى.

2- هجرة سياسية:

هي تلك التي تكون بهدف الحصول على الاستقرار والأمن، وهي نوعان:

أ- **الهجرة المفروطة:** هي هجرة مفتوحة أما كل الناس مهما كانت مستوياتهم أو توفر الشروط اللازمة.

ب- **الهجرة الانتقائية:** هي بكسب الهجرة المفروضة، لأنّ الأبواب في هذه الحالة تكون لفئة معيّنة حسب حاجة الدولة المستقبلية لليد العاملة، وهي تعرف بهجرة الأدمغة. [1]

فتقوم الدولة المستقبلة بإغرائهم ماديًّا، وتوفر لهم كل الظروف اللازمة للبحث والحريات، ومنهم في الغالب جنسيات للاستفادة منهم.

[1] سهام يحياوي، **مرجع سابق**، ص، ص. 33- 34.

الهجرة حسب العدد:

1- الهجرة الفردية: هي التي تتم على مستوى الفرد فقط، حيث يقرّر الانتقال من بلده إلى بلد آخر قصد تحقيق هدف معيّن.

2- الهجرة الجماعية: هي تلك الهجرة التي تمسّ مجموعة من الناس أو أسرة معيّنة من بلد لآخر أو من منطقة لأخرى داخل الوطن. [1]

المبحث الثاني: دوافع الهجرة

المطب الأوّل: الدوافع الاقتصادية:

تلعب الدوافع الاقتصادية دورًا محوريًا في مسألة الهجرة، فالتباين بين الدّول الأصلية والمستقبلة خاصة فيما يتعلق بمستوى الدخل، العمل، المعيشة يدفع بالمهاجرين إلى الهجرة للتخلص من البطالة، والحصول على دخل ومستوى صحي ومعيشي وتعليمي أفضل. [2]

فكل البلدان الطاردة أو تلك التي تشهد هجرة غير شرعية منها إلى البلدان الأخرى، هي دول تفتقر إلى التنمية، وتعاني اقتصاديًا[3]، ففي المتوسط هناك اختلاف في مستويات

---

[1] نصيرة طالح، **مرجع سابق**، ص 147.

[2] فيصل سمارة، **(البعد الإنساني في الشراكة الأورو – مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995 – 2008))**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 109.

[3] مصطفى سحر حافظ، **الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ب.س.ن، ص 51.

التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الفرد أو الوطن، وهذا ما يدفع بالشباب للهجرة نحو الشمال.

ومن بين العوامل الاقتصادية التي تدفع الشباب نحو الهجرة نذكر:

- معاناة الدول العربية من تخلف في العملية الاقتصادية، كما أنّ الاقتصاد في هذه الدّول يعاني من استمرار فعل بقايا الإقطاعية، فالإنتاج الصناعي والزراعي.
- غياب التوزيع العادل والعقلاني للموارد المالية، بما يحقق عدالة اجتماعية، ووضعها في يد شبكة معيّنة داخل المجتمع خاصة النخبة الحاكمة التي تستولي على هذه الموارد والاستفادة منها في عملية الاستيراد بدل استثمارها في الاقتصاد الوطني.
- تنامي ظاهرة البطالة ، وتوسعها من عام لآخر بسبب غياب العقلانية في البرمجة الاقتصادية، وتخلفه أدى إلى النقص الشديد في الحصول على عمل يدفع بالشباب للهجرة خشية من الجوع والحرمان. [1]

[1] نصيرة طالح، **مرجع سابق**، ص 153.

جدول رقم (01): يوضح الناتج الوطني الخام، ومتوسط الدخل الفردي حسب تقدير البنك الدولي لسنة 1999

الدولة	عدد السكان بالمليون	الناتج الوطني الخام لكل فرد بالدولار الأمريكي	الناتج الوطني الخام بالمليون دولار أمريكي
فرنسا	58,607	22,210	1,541,630
الجزائر	29,313	4,250	43,927
الفرق	29 244	17,960	1,497,703
إسبانيا	39 323	569 637	15 690
الجزائر	29 313	43 927	4 250
الفرق	1 001	52 571	1 144
إيطاليا	54 523	1 160 444	20 100
الجزائر	29 313	43 927	4 250
الفرق	2 821	1 116 517	1 585

المصدر: مقال محمد غربي، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجًا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص 55.

- غياب النقابات في الدفاع عن حقوق الأفراد وضعف الحماية[1]، فمثلًا في الجزائر نجد أنّ ظاهرة الهجرة تفاقمت بعدما عرف اقتصادها تدهور كبير، ولجوئها لصندوق الدولي الذي فرض عليها تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي، وخوصصة بعض المؤسسات العمومية أدّى إلى تسيير آلاف العمّال.

كما عرفت هذه الفترة رفع الدولة للدعم عن المنتوجات ما أدّى إلى ارتفاع الأسعار، وانخفاض المستوى المعيشي، وتحرير التجارة الخارجية، وعدم حماية المنتوج الوطني، نتج عنه إفلاس المؤسسات الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والأمنية

تميّزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة للاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها العديد من مناطق العالم، فبعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت العديد من النزاعات العرقية والحروب الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان، فكل هذه المعطيات

---

[1] نصيرة طالح، **مرجع سابق**، ص 153.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 05.

تعدّ من أبرز أسباب حركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمْنًا، وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية. [1]

بالإضافة إلى كل هذه الحروب، نجد أنّ الهجرة في المتوسط ناتجة عن مشكلات، وضرورة سياسية أخرى تدفع بالشباب للهجرة، ومن أبرز هذه الدوافع نذكر:

- غياب الديمقراطية، وانعدام الحريات والحقوق العامة المنصوص عليها دوليًّا وغياب المساواة نتيجة الأنظمة التسلطية والديكتاتورية الموجودة في هذه البلدان.
- الدور السلبي الذي تلعبه المؤسسات الأمنية، وتختلف القوانين المنظمة للعلاقة بين المواطن والدولة باعتبار هذه المؤسسات خاصة بالسلطة وتفتقد هذه الشعوب حرية التعبير والتظاهر والتنظيم.
- إقصاء الشباب من ممارسة السياسة، والمشاركة في تسيير شؤون الدولة كجعل سن 27 كشرط للترشح للانتخابات.
- غياب المساواة بين المرأة والرجل في مجال التوظيف العمل والتعليم.

[1] غالية بن زيوش، **(الهجرة والتعاون الأورو – متوسطي بين منتصف السبعينات)** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص 39.

- انعدام فصل الدين عن السياسة وتنامي التطرف، وممارسة العنف والإرهاب مثل ما حصل في الجزائر خلال العشرية السوداء. [1]

المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية:

إنّ الهجرة في المتوسط تدور بين ضفتين مختلفتين ديمغرافيًا، فأحدهما يعرف زيادة سكانية تصل غلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن، والخدمات الاجتماعية، ويعرف الطرف الآخر انخفاضًا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب فنمو سكان دول شرق وجنوب المتوسط، حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلًا، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة، وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 2025. [2]

جدول رقم (02): يوضح توقعات الأمم المتحدة للسكان الجزائر في 2025

البلد	عدد السكان سنة 1997 (مليون نسمة)	عدد السكان سنة 2025 (مليون نسمة)	الزيادة السكانية (بمليون نسمة)
الجزائر	28,774	47,322	18,548

المصدر: مقال محمد غربي، مرجع سابق، ص 55.

[1] فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص 110.

[2] محمد غربي، فوكة سفيان، **مرجع سابق**، ص 393.

ومن نتائج النمو الديمغرافي ظهور جملة من المشاكل الاجتماعية، وفي مقدمتها مشكلة البطالة، فإذا كان انخفاض دخل الفرد عاملًا مبرّرًا للهجرة بغرض رفعه، فإنّ العاطل عن العمل يرى أنّ مبرره أكثر من كافٍ، لذلك تعدّ البطالة احد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طالبًا العمل. فالبطالة تمسّ الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، وحتى الحاصلين على شهادات عليا، نتيجة لعدم قدرة سوق العمل الوطنية تأمين هذه الطلبات على العمل، الأمر الذي يدفع بالأفراد إلى طلبها في الخارج.[1]

الجدول رقم (03): يوضح توقعات معدلات البطالة في آفاق 2025

البلد	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	الجزائر	المغرب
نسبة البطالة	11,6	12,3	22,7	22,3	29,9
المعدل			15,33		26,1

المصدر: مقال محمد غربي، مرجع سابق، ص 55.

- بالإضافة إلى البطالة، نجد التخلف الاقتصادي، وما ينتج عنه من انتشار لفقر على مستوى الشباب سواء كان متعلّمًا أو مثقفًا.
- غياب الوسائل والمؤسسات الثقافية والترفيهية.

[1] **المرجع نفسه**، ص. 393 –394 .

- واقع النظام الاجتماعي الذي يشهد صراع بين الجديد والقديم، وما ينتج عنه لدى الفرد في التجديد أو التغيير. [1]
- ارتفاع وتنامي أزمة السكن الناتجة عن قلّة المشاريع..
- ارتفاع نسبة الشباب إلى 70% من المجتمع تقل أعمارهم عن 30 سنة.
- تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاركة الاجتماعية.
- تدهور القدرة الشرائية وتدني المداخيل وانتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي.
- شحن الشباب بمعنويات الحماس والإصرار بقصص عن نجاح احد الأصدقاء أو من أبناء الحي، ووصوله إلى الضفة الشمالية. [2]

[1] فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص 111.

[2] الأخضر عمر الدهيمي، **مرجع سابق**، ص، ص. 4- 5.

خلاصة:

إنّ الهجرة هي أحد أوجه التفاعل الإنساني، فهي وسيلة للاتصال الحضاري والتلاقح الثقافي، فهي حق أساسي لكل فرد، وتختلف الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة من فرد إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى. إلّا أنّ الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب نتيجة تدني اقتصاديات بلدان الجنوب المصدرة للمهاجرين، وكذا الأسباب السياسية والاجتماعية المتمثلة الاضطهادات والحروب الأهلية، إلى جانب انتشار البطالة ومختلف الآفات التي تنخر هذه المجتمعات.

الفصل الثاني
الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد:

بعد نهاية الحرب الباردة، شرع الإتحاد الأوربي بطرح مبادرات للشراكة في المتوسط، وذلك بعد فشل كل مبادرات التعاون الأوربية المطروحة، وتزايد المخاوف الأوربية من المنافسة الأمريكية على المنطقة، تجسد الطرح الأوربي للشراكة 1995 بعد الإعلان عن مسار برشلونة وبدء الشراكة.

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للشراكة

المطلب الأوّل: مفهوم الشراكة

مفهوم الشراكة لغةً:

لقد تعدّدت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدّد المهتمين بها سواء كانوا اقتصاديين، سياسيين، أكاديميين، أو اجتماعيين، غير أنّ غالبية التعاريف كانت اقتصادية نظرًا لطبيعة الظاهرة المرتبطة بهذه الفئة. ومن هنا نذكر:

يقصد بعض المهتمين بظاهرة الشراكة: أنّها تلك العلاقات المشتركة بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي بهدف توفير السلع لأغراض السوق العالية أو تصدير، وذلك بمساهمة الأطراف المشاركة بتنصيب العناصر ورأس المال اللازم بهدف تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعتبرها البعض الوسيلة الفعالة لدعم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة داخل هذه الدّول. كما تمثّل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي. [1]

[1] جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ص 02.

وتُعرف على أنّها الوسيلة التي تسعى عبرها الدول للوصول إلى التنمية في مختلف المجالات الأساسية: [1] فالشراكة مصطلح جديد دخل مجال اتفاقيات التكامل الناتج عن التغيّرات النوعية في التكامل الإقليمي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، فهو مصطلح اقتصادي وقانوني يعبّر عن تعاقد يجمع بين طرفين أو أكثر لتحقيق مصالح مشتركة بمساهمة كل الأطراف المشاركة بنسبة معيّنة من التعاون والجهد لتحقيق تلك المنفعة، وبعبارة أخرى هو اتفاق بيم بلدين أو أكثر في مجموعة من المجالات لبلوغ أهداف معيّنة سواء كانت مشتركة أو غير ذلك، ويمكن تعريفها على أنّها تعاون دول أعضاء في منظمة ما مع دول خارج تلك المنظمة بإشراكها في بعض نشاطات المنظمة مقابل حصول تلك الدولة على الحقوق والمزايا. [2]

تعاريف إصطلاحية

من الناحية الاصطلاحية

يعرف عمر سعد الله الشراكة في معظم القانون الدولي المعاصر بأنها صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية. ثم يصبح مفهوم الشراكة صيغة مختلفة عن تلك النماذج التقليدية للتعاون والتكامل الاقتصادية، فهو ليس مجرد

---

[1] عبد النور خليفي، **(الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط، الحصيلة والآفاق)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية، ص 37.

[2] عبد الجليل هويدي، **(انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر: قسم العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، بسكرة، 2013، ص ص 61، 62.

منطقة للتجارة الحرة أو إتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو ما يشابه ذلك من أشكال ومستويات التكامل التجاري والاقتصادي التي تتضمنها أدبيات الاقتصاد وتطبيقاته العملية المتعارف عليها، بل تتعدى ذلك، حيث تعتبر الشراكة وسيلة حديثة بين أجهزة النظام الدولي يتم من خلالها الربط بين الدول بعضها البعض عن طريق إبرام اتفاقيات دولية والتبادل التجاري، الثقافي، العلمي، منح قروض مالية، القيام بالاستثمارات في شتى المجالات. [1]

يعرّفها **فتح الله أولعلو** في كتابه "**الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**" كما يلي: «العلاقة المشتركة والقائمة غلى أساس تحقيق المصلحة المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كلّ طرف للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة من جهة أخرى، أي هي شكل من أشكال التعاون المبني على أساس علاقة ثقة لتحقيق مصلحة بين طرفي الشراكة». [2]

فالشراكة هي إشراك طرف آخر مع طرف محلي أو وطني للقيام بإنتاج سلع أو تنمية السوق أو أيّ نشاط إنتاجي أو خدماتي، سواء كانت الشراكة برأسمال أوبال تكنولوجيا، فإنّ هذا يعتبر استثمارًا مشتركًا، حيث يُتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع. [3]

---

[1] عبد النور خليفي، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] فتح الله أولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، لبنان: دار الحداثة، 1982، ص 13.

[3] عبد النور خليفي، **مرجع سابق**، ص 37.

مفهوم البحر الأبيض المتوسط:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مساحة مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات، وهي إفريقيا من الجنوب، وآسيا من الشرق وأوروبا من الشمال، جاءت تسمية البحر المتوسط من توسطه للقارات الثلاثة. بمعنى أنّه يتوسط الأرض أو البحر الذي يتوسط العالم القديم. أطلق عليه الرمان اسم "**ماري نستروم Mare Nostrum**" والذي يعني بحرًا، والاسم المعروف به حاليًا مشتق من كلمتين لاتينيتين وهما "**ميدياس Meduis**" أي المتوسط و "**تيرا Terra**" أي الأرض، كما أطلق عليه الرومان ما بين القرن 18 و19 اسم "**La méditerranée**" بالفرنسية، "**The Mediterranean**" بالإنجليزية، وهذا بعد اكتشافهم للأهمية التي يكتسيها. [1]

ما سبق هو تفسير لغوي لكلمة البحر الأبيض المتوسط، أمّا إذا أردنا التحدث عنه ككتلة طبيعية، فإنّ مساحته تبلغ 100 969 ميل مربع، وتبلغ مساحة المياه التي تغطي الكرة الأرضية 000 967 139 ميل مربع. [2]

وبحكم الطبيعة الجغرافية، فإنّه يكاد يكون بحرًا مغلقًا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربًا الذي يصله بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقًا، والتي تعدّ معبرًا

---

[1] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013، ص 40.

[2] يمينة عطش، **(البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية)**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدّة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008، ص 35.

للبحر الأحمر، وينقسم البحر الأبيض المتوسط إلى حوضين غربي وشرقي، وذلك نتيجة للخناق الموجود بين جزيرة صقيلية وتونس، والتي تفصل بينهما 140 كلم.

فالحوض الغربي يشمل المسطح المائي الذي يقع بين مضيق جبل طارق والخناق الصقيلي – التونسي، والذي يتكون من أحواض ثانوية كالحوض البلباري، بحر آليوران بين السواحل الجزائرية والإسبانية، وهو ما سماه المؤرخ الفرنسي "فرنارد بروديل " (بالقنال)، وهذا راجع إلى ضيق المسافة بين سواحل إفريقيا وأوربا.

أمّا الحوض الشرقي، فيمتاز بكونه أكثر استقامة وأكثر امتدادًا للجنوب، وهو بدوره يتكون من عدّة أحواض وبحار ثانوية، وهي: البحر الأبوني بين سواحل كلابريا وصقلية، والسواحل الغربية لليونان وحوض اليفانتي. [1]

يحظى المتوسط بأهمية كبيرة، فهو منذ القديم مهدًا لحضارات إنسانية عديدة، نتج عنها تنوّع حضاري عبر مختلف المراحل التاريخية، والتي عرفت بالصراع العدائي تارة وسلمية تعاونية تارة أخرى.

فكل ذلك منح للمنطقة أهمية بالغة على كل المستويات اقتصاديًان وحضاريًا وجيوسياسيًا، ما جعلها تكون محض أنظار وأطماع القوى الكبيرة، فالبحر الأبيض المتوسط هو مركز الثقل في جزيرة العالم طبقا لآراء لفورد ماكيندر، فهذا البحر لا الملتقى الجغرافي

[1] أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص ص 42، 43.

فحسب، بل الجيوبوليتيكي، والاقتصادي، والعسكري، والسياسي، فهو بحق محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة.[1]

من خلال معادلته الشهيرة التي تقول: « ***من يحكم شرق أوربا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم***»، فمستقبل العالم حسبه يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية.[2]

وفي هذا الصدد يكتب "**ألفريد ماهان Alfred Mahan**"، الخبير الأمريكي في الإستراتيجية في أواخر القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام 1897، حيث يقول: «***جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورًا تجاريًا وعسكريًا في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر يتمتّع بالحجم ذاته***». [3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 39، 40.

[2] رتيبة برد، **(الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلة مندى 5+5)**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص ص 47، 48.

[3] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ط1، ص 97.

كما يذهب "**مرتن كابلن Morton Kaplan**" إلى القول أنّ: «***مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم ، واحتمالًا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط***». [1]

خريطة رقم (01): خريطة البحر الأبيض المتوسط

المصدر: https://www.google.dz/search?q

مفهوم الشراكة الأورورمتوسطية:

إنّ الشراكة الأورورمتوسطية هي تجمع إقليمي يشمل الدّول الواقعة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، سواء كانت أوربية أو أسوسية أو إفريقية، وتشمل هذه الشراكة دول

[1] وهيبة تباني، **(الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دارسة حالة: ظاهرة الإرهاب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 52.

الإتحاد الأوربي سواء كانت متوسطية أو غير متوسطية، وكل الدول العربية في شرق وجنوب المتوسط، بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل ودولتان عربيتان غير مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وهم الأردن وموريتانيا.

فالشراكة الأورومتوسطية هي نهج أوربي للتعاون مع دول كانت في الماضي القريب ضمن نفوذها بأسواقها ومواردها الأولية.

فالطرح الأوربي للشراكة هي تلك المصالح المشتركة التي تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة، بينما الطرح الجنوبي للشراكة ينظر على أنّها وسيلة أساسية لمواكبة التغيرات والتحوّلات الجديدة في المنطقة ما يلزمها للقيام بإصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي. [1]

فالمفهوم المطروح للشراكة الأورومتوسطية هو مفهوم أوروبي، لأنّه ليس ناتج عن اتفاق مختلف الأطراف، المشاركة في المشروع الأورومتوسطي، فهو مشروع أوروبي في الأساس يهدف إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوربا مع الدّول المتوسطية لتحقيق الأهداف والمصالح السياسية والأمنية للإتحاد الأوربي، فهو ليس ناتج عن الطبيعة المتميّزة للعلاقات التي عرفتها المنطقة على مرّ التاريخ.[2]

---

[1] عبد النور خليفي، **مرجع سابق**، ص ص 39، 40.

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 76.

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأورو متوسطية

لقد كانت وراء طرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية مجموعة من الدوافع، والتي تتعلق بالجانب الأوربي، والتي كانت سياسية، أمنية واقتصادية، من بين أبرز هذه الدوافع نذكر:

- نهاية الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي، وما نتج من تحولات على أوربا الشرقية، والعمل على دمجها في الفضاء الأوربي.
- دخول الجزائر في أزمة وتداعياتها على الدول المغاربية المجاورة لأوربا.ذ
- تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول الجنوبية للبحر المتوسط.
- تزايد تدفق المهاجرين من الضفة الجنوبية نحو الدّول الشمالية للمتوسط.
- انتشار ظاهرة الإرهاب، والتي تثير قلقًا في بعض الدول الأوربية خاصة فرنسا، والتي يطلق عليها الغرب "الأصولية الإسلامية"، لذلك فرض البعد الأمني في المنطقة، والمتمثل في قضايا الهجرة والإرهاب بقوّة على التووجّه الأوربي نحو دول البحر الأبيض المتوسط.
- الاهتمام الاقتصادي والسياسي والثقافي لأوربا، بإقامة منطقة ممتدة الأطراف في البحر الأبيض المتوسط، وذلك بثراء المنطقة خاصة العربية بالثروات والموارد الطبيعية التي تحتاجها دول أوربا، والموقع الاستراتيجي للمنطقة. [1]

[1] جمال الشلبي، **العرب وأوربا رؤية سياسية معاصرة**، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000، ص، ص. 101-102.

- كون البحر المتوسط يمثل سوق استهلاكية كبيرة بالنسبة للدول الأوربية.
- التقارب الثقافي الدّول حوض البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه. [1]

المبحث الثاني: مؤتمر برشلونة 1995 بداية الشراكة

المطلب الأوّل: إعلان برشلونة

لقد عرف حوض البحر الأبيض المتوسط مجموعة من محاولات التقارب بين دول الإتحاد الأوربي وبعض الدول المتوسطية كالمغرب، الجزائر بموجب مجموعة من الاتفاقيات والسياسات المبرمة بين الطرفين، غير أنّ هذه الاتفاقيات باءت بالفشل والجمود إلى أنْ جاء مشروع مؤتمر برشلونة 1995 بين 25 دولة أوربية و10 دول من جنوب المتوسط، بالإضافة إلى كل من تركيا وإسرائيل أمّا ليبيا فكانت عضوًا ملاحظًا، وموريتانيا كعضو مرشح للانضمام. [2]

جاء ذلك بعد اجتماع ممثلوا الإتحاد الأوربي، ودول منطقة البحر الأبيض المتوسط في مدينة برشلونة الإسبانية في الفترة الممتدة بين 27 إلى 28 نوفمبر 1995. [3] حيث اشر الإتحاد الأوربي قفي هذا الإطار مختلف سياسته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الدّول الإثنى عشر الموقعة على الإعلان.

---

[1] جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص 102.

[2] سامي بن حملة، **اتفاق الشراكة الأورورمتوسطية عامل للتعاون الاقتصادي والجوار بين الدول الأورورمتوسطية**، جامعة منتوري: قسنطينة، كلية العلوم السياسية، ب.د.ب، ب.د.ن، ص 2.

[3] كيه رمازاني، الشراكة الأورورمتوسطية إطار برشلونة، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ص 7.

أطلق الإتحاد الأوربي مبادرة الشراكة بهدف تعزيز العلاقات مع الدول المتوسطية على ضوء التغيرات الجيوبوليتكية التي شهدتها الفترة، والرغبة المشتركة في جعل المنطقة ميدان للاستقرار وإرساء الرفاه والسلام في سياق دعم واحترام حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي.

لقد عرف المسار مجموعة من العوامل التي أدت إلى المضي نحو قيام الشراكة، والتي يأتي في مقدمتها انهيار جدار برلين، الذي فتح المجال لتوسيع الإتحاد الأوربي، الأمر الذي أثار قلق دول جنوب المتوسط خوفًا أنْ يتحول اهتمام الإتحاد الأوربي نحو الشرق، وكذا قناعة الإتحاد الأوربي في فشل السياسات السابقة، وضرورة معالجة المشاكل الاقتصادية والديمغرافية التي كانت تعاني منها دول جنوب المتوسط بهدف الحد من تدفق المهاجرين، وما ينجم عنها من اللاستقرار، وأخيرًا التطورات الإيجابية لمسار السلام في الشرق الأوسط، ومؤتمر بدريد 1991، واتفاقيات أوسلو التي زادت من أجل التوصّل إلى حل النزاع العربي الإسرائيلي. [1]

أمّا العامل الاقتصادي فيتجلى في احتواء دول المتوسط خاصة الجنوبية على موارد أولية جدّ إستراتيجية كالنفط والغاز الطبيعي، حيث يرتكز 50% من احتياطي النفط فيها في ليبيا، و64% من الغاز الطبيعي يرتكز في الجزائر ، والذي يعدّ مادة حيوية لاقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى احتياطات الدول الأخرى مثل: مصر،

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 94.

سوريا وتونس. دون الإغفال عن العوامل الجغرافية والتاريخية والثقافية التي ساهمت في التفاعل بين الشعوب الأوربية وشعوب منطقة حوض البحر المتوسط منذ القدم. [1]

ولقد وضع المسار مجموعة من الأهداف المشتركة التي يجب تحقيقها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك في وضع الإعلان ثلاث أبعاد، وهي كالآتي:

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورومتوسطية

الفرع الأوّل: البعد السياسي والثقافي

يرتكز إعلان برشلونة في شقه السياسي والأمني على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وجعله أساس أي تعاوني بين دول الحوض[2]، حيث اتفقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون السياسي والأمني، والتأكّد على ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدّول المنطقة، ويهدف إلى تحقيق المبادئ اتفقت الدّول المشاركة في المؤتمر على ما يلي: [3]

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

[1] كيه رامازاني، **مرجع سابق**، ص ص 7، 8.

[2] جعفر عدالة، **مرجع سابق**، ص 3.

[3] علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت،: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 205، 206.

- الالتزام بالتعدّدية السياسية، وتطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل الأنظمة السياسية، والاعتراف بحق كل من الشعوب باختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وكذا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان ممارستها فعليًا وشرعيًا.
- الحرص على التّنوع والتعدّدية في المجتمعات المتوسطية، وتشجيع التسامح بين المجتمعات، ومكافحة التعصب والعنصرية وكره الأجانب.
- احترام حقوق الشعوب المتساوية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وطبقًا للأعراف القانون الدّولي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدّول المشاركة، واحترام وحدة ترابها وفق أحكام القانون الدّولي. [1]
- التسوية السلمية للخلافات والنزاعات والامتناع عن التهديدات واستعمال القوة.
- تعزيز الأمن الإقليمي، ومنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية.
- إنشاء منطقة للسلام والاستقرار في المتوسط وإمكان عقد معاهدة أورومتوسطية.

[1] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص ص 205، 206.

- محاربة الإرهاب والتطرف لأنها مشكلة باتت تثير المخاوف على جانبي شاطئ المتوسط, ولعل هذه القضية تعتبر من الدوافع البارزة التي جعلت أوروبا تطرح فكرة الشراكة. [1]

كان هدف الدول المشاركة في إعلان برشلونة من التوقيع على هذه المبادئ أجل تحقيق هدفين أساسيين وهما:

1- **إنشاء قضاء مشترك للسلم والأمن:** انطلاقًا من مبدأ أمن واستقرار حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع الإعلان الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، مع إلزامه احترام المبادئ الأساسية للقانون الدّولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي.

2- **ترقية الأمن الإقليمي:** وذلك بوضع إجراءات مثل منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل. [2]

---

[1] جمال الشلبي، **العرب وأوربا، رؤية سياسية معاصرة**، الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000، ص 108.

[2] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 4.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي لإعلان برشلونة

تهدف الشراكة في مجالها الاقتصادي والمالي إلى إقامة منطقة للتجارة الحرّة والتبادل السلعي بحلول عام 2010، وذلك بإزالة الرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل، والقيود الإدارية والكمية النقدية، وتساهم هذه الشراكة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لدى بلدان المنطقة العربية والمتوسطية، وذلك من خلال: [1]

- اندماجها مع أهم قوّة اقتصادية كالإتحاد الأوربي.
- التأقلم مع المنافسة العالمية، وقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الدخول إلى منطقة التجارة الدّولية.
- استغلال الدعم الأوربي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية.

إنّ إعلان برشلونة في محوره الاقتصادي يعطي أهمية كبيرة لإنشاء منطقة التبادل الحرّن والتي تتطلب من الدول المتوسطية القيام بالإجراءات التالية: [2]

- اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، وشهادة الأصل وحماية الملكية.
- تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر تحديث القطاع الخاص.
- إدماج السياسات الاقتصادية للدّول المتوسطية في اقتصاد السوق.

---

[1] على الحاج، **مرجع سابق**، ص 208.

[2] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص ص 98، 99.

- الرفع من المساعدات المالية وترقية الاستثمار، والذي تؤكّد عليه وثيقة برشلونة خاصة تلك الموجّهة للبنيات التحتية خلال السنوات الخمسة التي تلي المؤتمر. أمّا من جانب الاستثمار يهدف المشروع إلى نقل التكنولوجيا، ورفع إنتاج الصادرات، ووضع برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما اهتم المشروع في جانبه الاقتصادي بالعديد من القضايا الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية، وفي مقدمتها نجد قضية الهجرة، التي تعتبرها الدول الأوربية مصدرًا للتهديدات خاصة مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول الجنوبية، وارتفاع معدلات البطالة فيها، لهذا اتبعت الدّول الأوربية سياسات للحدّ من دخول المهاجرين إلى أراضيها، وانتهاج طرق جديدة تتعلق بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم، والعمل على مساعدتهم فيها قصد إدماجهم، وركزّ أيضا المشروع على مشكلة الديون التي تنخر اقتصاديات دول الضفة الجنوبية من المتوسط، حيث يؤكّد الإعلان على ضرورة تبني المجموعة الأوربية إجراءات معالجة المشكلة منها إعادة تكييف الديون، أو حتى إلغاء القسم الذي حظي بضمان الدّول الأوربية، وتحويل أخرى منه للمساهمة في مشاريع صناعية وسياحية، بالإضافة إلى اقتراح الإتحاد الأوربي إجراء حوار شامل لمناقشة مسألة الديون باعتبارها أكبر عائق أمام النمو الاقتصادي في المنطقة.[1]

[1] جمال الشلبي، **مرجع سابق**، ص ص 110، 113.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي:

إنّ إعلان برشلونة يرفض صدام الحضارات وصراعها، ويرحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات لأنّها الوسيلة المناسبة لتواصل الشعوب [1]، لذلك فوثيقة إعلان برشلونة تعترف بالتقاليد الثقافية والحضارية التي تتمتّع بهما ضفتي المتوسط، ويهدف المشروع إلى إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية، والتي تقوم على: [2]

- الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان.
- التعاون في مجال الإعلام.
- إبراز دور المجتمع المدني في عمليات الانتماء التي تمسّ كل الميادين الاجتماعية.
- تشجيع الحوار والديمقراطية القائمة على أساس التعدّدية الفكرية والسياسية، وحرية مختلف فئات المجتمع المدنية والسياسية والثقافية والروحية.
- ضمان الرعاية الصحية والاجتماعية للمهاجرين والجاليات واللاجئين، إلى جانب التسهيل حين عودتهم إلى موطنهم الأصلي.
- تنظيم الهجرة الخفية باتفاقيات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية.

---

[1] جعفر عدالة، **مرجع سابق**، ص 139.

[2] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 99.

- مكافحة التعصّب ضد الأجانب. [1]

فالسّمات المميّزة لإطار برشلونة هو التعدّدية الثقافية، والتي تعدّ حتمية وضرورية على الأطراف المشاركة في المشروع، كونها تمثل الديانات التوحيدية الثلاث: الإسلام، المسيحية واليهودية، فمنطقة المتوسط كانت دائمًا مهدًا للحضارات منذ القديم، ومركزًا للعالم.[2]

المطلب الثالث: تقييم مشروع الشراكة الأورومتوسطية (مشروع برشلونة)

لقد أكّد إعلان برشلونة في محوره السياسي والأمني على جملة من الإجراءات والاتفاقيات كحق الشعوب في تقرير مصيرها والمطالبة بحضر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وامتلاك قدرات عسكرية تفوق حاجياتها الدفاعية، غير أنّ الواقع بعيد كل البعد عن كل ذلك.

فاجتماع وزراء خارجية دول الشراكة الأورورمتوسطية المنعقدة قفي مالطا عام 1997 قدّم حصيلة أولية ضئيلة جدًّا، ولا ترقى إلى مستوى الطموحات، وهذا ما أكّده اجتماع باليرما (بإيطاليا في جوان 1998)، بحيث استوجب اللجوء إلى إجراءات لا تسراع بإنعاش المسار قبل أنْ يفوت الأوان.

---

[1] على الحاج، **مرجع سابق**، ص 211.

[2] كيه رمازاني، **مرجع سابق**، ص 27.

المحور السياسي والأمني للإعلان بعيد عن التطلعات والأهداف المسطّرة له، فالمحور مرهون بمسائل تعرقل نجاحه واستمراره على غرار قضية الصحراء الغربية التي لا يزال تقرير مصير شعبها معلقًا، وعجز الجهود المتوسطية الساعية لحل النزاع فيها. كما يبقى الإتحاد الأوربي عاجزًا عن إقناع إسرائيل بالانضمام إلى اتفاقية الحظر الدولي لانتشار الأسلحة النووية، والبروتوكول الإضافي، ما يجعل منطقة المتوسط والشرق الأوسط عرضة للتهديد والتوتر ما دفع بدول المنطقة إلى سياق كبير نحو التسلّح، و بذلك عدم الأخذ بمبدأ ضرورة اكتساب الحد الشرعي من الأسلحة للدفاع عن النفس.

أمّا بخصوص «الميثاق الأورورمتوسطي من أجل السلام والاستقرار»، والذي يعتبر ميكانيزم وقائي ضد التوتّرات والأزمات يبقى حبر على ورق، وذلك بفعل استمرار الصراع في الشرق الأوسط، وعجز الإتحاد الأوربي في إيجاد تسوية عادلة وشاملة وسلمية في المنطقة، وارتباط الإتحاد بالمبادرات الأمريكية.

كما نجد المحور الأمني قد فشل في تحقيق نتائج إيجابية في مجال محاربة الإرهاب بعد التفجيرات التي هزّت أوربا في كل من مدريد 2004، ولندن. [1]

كما أنّ الشراكة الأمنية تقتضي مشاركة كلّ الدّول الأعضاء في الشراكة في مبادرات الأمن في المتوسط سواء كانت في الشمال أو الجنوب، غير أنّ الواقع عكس ذلك، بحيث

[1] رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص 142.

أقصيت ليبيا من المشاركة في أشغال ندوة برشلونة، وكذا الإقصاء الغير مباشر لموريتانيا، التي حضرت فعاليات مؤتمر برشلونة في منصة المدعوين الخاصين الذين لم يمنح لهم حق المصادقة على البيان الختامي.

عمومًا، فالمحور السياسي والأمني للمشروع لم يحقق الأهداف المعلنة عنها، والتي تتمثل في إنشاء منطقة الأمن والاستقرار. أمّا التحدي الديمقراطي في المتوسط اصطدم بعملية الاستقرار من جهة، ودعم عملية التحوّل الديمقراطي في الضفة الجنوبية، ومن جهة ثانية نجد

أنّ التقدّم نحو الديمقراطية وتجاوز أزمة الدولة يحتاج إلى شروط موضوعية أساسها ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [1]

أمّا الشراكة في محورها الاقتصادي فقد أثار خلافًا كبيرًا بين دول الضفتين، حيث اعترضت بعض دول الجنوب مثل الجزائر وسوريا إنشاء منطقة التبادل الحرّ لأنّها تفتح المجال لغزو الأسواق المتوسطية بالمنتجات الأوربية، مقابل تعرّض المنتوجات الفلاحية والطاقوية للمزيد من إجراءات التعقيد، والزيادات الضريبية. فالدّول الأوربية لن تتخلى عن مصالحا الخاصة، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الدول الأخرى. فاعتماد أنصار المشروع على المقاربة الليبرالية، التي ترى أنّ فتح الحدود بين دولتين أو أكثر، فإنّ ضغط

[1] رتيبة برد، **مرجع سابق**، ص 142.

المنافسة يجبر كلّ دولة على التخصّص في إنتاج الموارد التي تملك فيها أفضلية، غير أمنّ هذه المقاربة صالحة للدول ذات المستوى الاقتصادي المتقارب والحاكي في المتوسط يختلف، بحيث تنعدم فيه المساواة في التنمية والقدرات الاقتصادية، فمشروع برشلونة تجاهل هذه الحقيقة.

وما يعاب على المشروع أيضا كونه مشروع نموذجي، فنفس الاتفاق الذي قدّم للمغرب وتونس ومصر وسوريا ولبنان وللسلطة الفلسطينية قد للجزائر.

كما أنّ إنشاء منطقة التبادل الحر وتنقل البضائع فيه والخدمات، ورؤوس الأموال بكل حرية يتناقض مع سياسات الإتحاد الأوربي، حيث يمنع من تنقل الموارد البشرية بكلّ حرية، رغم أنّه الأساس في مشروع التبادل الحرّ. [1]

كما أنّ اندماج الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مع الدّول الأوربية يُحدث عدم التوازن والتكافؤ بين الطرفين نظرًا الاختلاف الكبير بين اقتصاديات هذه الدول، وعدم جاهزية الدول الجنوبية التحوّل إلى منطقة التجارة الدولية كون هذه الدّول ذات اقتصاديات ضعيفة وهشّة، جديدة تنخرط ضمن الدّول التي عرفت جملة من الإصلاحات الهيكلية المفروضة عليها نتيجة اقتراضها من صندوق النقد الدولي.

[1] مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص ص 100، 102.

أمّا الشراكة في محورها الاجتماعي والثقافي فلم يتجسد في أرض الواقع، فالعنصرية تتزائد بكثرة، والحوار الثقافي والديني الذي يهدف إليه المشرع أصبح ضعيف المنال نتيجة الصراع الديني بين الدّول الأوربية والجنوبية نتيجة لاستمرار استقرار المسلمين وتصاعد الإسلامو فوبيا في أغلب الدّول الأوربية من خلال تشويه صورة الرسول عليه الصلاة والسلام من مختلف الوسائل الإعلام على غرار استفزازات مجلة شارلي إيبدو الفرنسية سنة 2015، والذي انتهى بهجوم انتحاري. فكل هذه المعطيات الموجودة في الواقع توحي لنا بفشل هذا المحور في الوصول إلى الهدف الرئيسي والأساسي للشراكة في المحور الاجتماعي والثقافي، والذي يتجلى في حوار الحضارات ولا تصادمها.

المبحث الثالث: المبادرات الأوربية التي تلت مشروع برشلونة

المطلب الأوّل: سياسة الجوار الأوربي

تندرج سياسة الحوار الأوربية ضمن المبادرات الأوربية المقدمة لدول المحيطة بها، أو بعبارة أخرى للدول المجاورة لبلدان الإتحاد الأوربي، انبثقت هذه السياسة عن المؤسسات الأوربية، وتدخل في إطار الأوربي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

كان هدف سياسة الجوار الأوربية في المقام الأوّل توفير إطار شراكة معزّزة مع البلدان الواقعة شرق الحدود الأوربية الجديدة، التي نتجت عن توسيع الإتحاد الأوربي عام

2004. وذلك بهدف منع فروع حدود جديدة اعتبار ضعف الشراكة الأورومتوسطية، فقد تمّ توسيع هذه السياسة لتشمل بلدان القوقاز الجنوبية أيضا، واستكملت في ربيع 2004.

وتعني سياسة الجوار الأوربية بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي انضمت للإطار السياسي لعملية برشلونة، والتي تملك اتفاقية شراكة ثنائية سارية المفعول. [1]

يحتوي مضمون هذه السياسة محاولة الإتحاد الأوربي يناء علاقات جديدة مع جيرانه شرق أوربا وجنوب المتوسط، وتقوم هذه السياسة على ثلاثة مبادئ، وهي:

- السياسة التفضيلية
- إقامة منطقة للرفاه وحسن الجوار.
- إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس التعاون.

كما تحتوي السياسة على مجموعتين من القيم والتي تعدّ شروطًا لتفعيل هذه السياسة، وتتمثل هذه القيم في العناصر التالية:

- احترام دولة القانون.
- الحكم الراشد.
- حقوق الإنسان والأولويات.
- مبادئ اقتصاد السوق.

[1] فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص 48.

- التنمية المستدامة
- ترقية حسن الجوار والحريات العامة.

تقوم سياسة الجوار على ما سماه الإتحاد الأوربي بمخططات العمل ذات الطابع الثنائي تخص الإتحاد الأوربي وكل دولة شريكة له في هذه السياسة، ويكون الاتفاق بينهما، كما يتمّ تطوير هذه السياسة بالتشاور وبالتنسيق مع كل دولة منها، تماشيًا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة، وقد تمّ اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوربي في فيفري 2005، ويشير رئيس وحدة المغرب العربي بالإتحاد الأوربي ليونيلو غابريبي في تقديمه المخططات على أنّها تمتاز بالمرونة وبالصياغة الثنائية مع عدم اشتراطها لأي شرط.

- تهدف هذه المخططات إلى العمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات تمهيدًا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية، وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات، الأولى: تتمثل في "القيم المشتركة"، وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوربي، والثانية تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الإتحاد من بعض المجالات ذات الأولوية، وهي: [1]
- الحوار السياسي المدعم، سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] أشرف الصعيدي، **الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة شؤون الأوسط، لبنان: المركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132، 2009، ص 41.

- دعم العلاقات التجارية والتفضيلية، العدالة والشؤون الخارجية.
- ربط الحوار، الاتصال بين المجموعات، التعاون الجوي. [1]

تتمتّع سياسة الجوار بأداة مالية جديدة، عرفت بالجوار الأوربي، وأداة المشاورة، وهي أداة جديدة حلّت محل برنامج ميدا في الدول المشاركة في هذه السياسة.

ولقد اهتمت الأطراف الواضعة لهذه السياسة بالمحاور السياسية والاقتصادية، والتأكيد على الجانب الاجتماعي والثقافي، وكذلك عرض العديد من القضايا ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتفاهم المتبادل من الناحية الثقافية من خلال حوار الثقافات. [2]

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط

تعود جذور فكرة هذا المشروع إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، بعد فوزه بالرئاسة في ماي 2007، أين دعا إلى إنشاء اتحاد متوسطي يضم الدّول المطلة على البحر المتوسط، وتنشيط المبادرات السابقة المتمثلة في إعلان برشلونة

[1] أشرف الصعيدي، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] سمارة فيصل، مرجع سابق، ص 49.

وسياسة الجوار بهدف اتجاه الإتحاد الأوربي إلى تطوير مشروعات جديدة ذات طابع إقليمي، لتوسيع علاقاته الخارجية لتشمل وسط وشرق أوربا وجنوب المتوسط.[1]

وفي الثالث عشر من شهر جويلية 2008، وفي القصر الكبير بالعاصمة الفرنسية أعلن نيكولا ساركوزي ميلاد الإتحاد من أجل المتوسط (UPM)، بحضور 43 من قادة الدول، وذلك تزامنًا مع ذكرى استقلال فرنسا. ولقد حضر هذه القمة أعضاء 27 دولة من الإتحاد الأوربي، وإحدى عشر دولة من جنوب المتوسط. [2]

جاء المشروع الجديد للإتحاد من أجل المتوسط على أنقاض مسار برشلونة الذي انطلق سنة 1995، أو في إطار ما يسمى بمشروع سياسة الجوار Politique projet de voisinage، وإعادة بعثها من جديد عبر مجموعة من المشاريع، ومن بينها نذكر: [3]

- مكافحة ظاهرة التلوث في المتوسط، فقد قدمت المفاوضية الأوربية في مارس 2008 مشاريع عملية تهدف غلى إزالة 80% من مصادر التلوث في المتوسط بحلول 2020.
- إنشاء طرق بحرية وبرية سريعة لتحسين وتسهيل عملية تدفق التجارة في المتوسط، وقد تمّ دراسة إنشاء طريق بين طنجة والإسكندرية.

---

[1] محمد عبد الوهاب الساكت، **الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل جامعة الدول العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 175، 2009، ص 38.

[2] عبد القادر رزيق، **مرجع سابق**، ص 46.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

- تعزيز الدفاع المدني من أجل التصدي للخطر المتزايد في منطقة المتوسط لكوارث طبيعية.
- استغلال الطاقة الشمسية في الدول المتوسطية.
- إنشاء جامعة متوسطية، والتي دشنت في جوان 2008 في سلوفينيا.
- مساعدة وتشجيع المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطية.
- التعاون في المجال العلمي، وذلك وفق برنامج Sumsart. [1]

بالإضافة إلى الأهداف المسطّرة أعلاه كان الغرض والهدف الكبير من إنشاء هذا الإتحاد هو بناء السلام والازدهار في المنطقة عن طريق تنفيذ مشاريع تعزّز العلاقة بين كافة شعوب المنطقة، كما يؤكّد إعلان باريس على الغاية من المشروع، والمتمثلة في في غقامة شراكة متعدّدة وتعزيز التكامل والانسجام الإقليمي.

يعبّر إعلان باريس على قدرة الإتحاد على مساعدة الدول في مواجهتها للتحديات الجديدة، والتي تطرح نفسها على المنطقة، وأهمها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأمن الغذائي، ومعالجة التدهور البيئي، والتغيرات المناخية والتصحر، والتنمية المستدامة والطاقة، إلى جانب محاربة الهجرة والإرهاب والتطرف، وتعزيز الحوار بين الثقافات. [2]

---

[1] محمد عبد الوهاب الساكت، **مرجع سابق**، ، ص 38.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 49.

وفي البيان النهائي لاجتماع مرسيليا الوزاري في 3إلى 4 نوفمبر 2008، أعلن عن الإطار المؤسساتي للإتحاد، والطلب من الدول المشاركة في المشروع على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام. كما اقترح البيان مجموعة من مجالات التعاون لعام 2009، ومجموعة من المشاريع ذات المستوى الإقليمي، ليضف بيان باريس في 13 جويلية 2008 ضرورة تقوية دور الرلمان الأوربي متوسطي، ومساندة مؤسسة أنالينت Annalindt، وجعل الإتحاد من أجل المتوسط إتحاد مشاريع. [1]

أما الجانب المؤسساتي للإتحاد، فإنّ رئاسته ثنائية، وأمانته العامة مفتوحة على الجميع وليست مقصورة على الدول المتوسطية، كما ينص الإعلان على عقد قمم الإتحاد بالتناوب بين عاصمة متوسطية وأخرى أوربية ، فيما تكون الرئاسة ثنائية وفق اتفاق (هانوفر)، الذي تمّ بين فرنسا وألمانيا، والذي خرج بمجموعة من القوانين، وهي:

- رئاسة الإتحاد مشتركة بين الضفتين، ومزودة بأمانة مبسطة، وتعتبر هذه الرئاسة فكرة جديدة بالمقارنة مع مسار برشلونة.
- اتخاذ إحدى مدن جنوب أوربا مقرًا للإتحاد.

[1] رابح زاوي، **(بناء المبادرات الامنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاثية الأمن/القوة/سلم القوى دراسة حالة الحوار الأطلسي – المتوسطي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص 137.

- انعقاد قمة كل سنتين لجمع الدّول المعنية، أن تترأس القمة دولة من كلا الضفتين بالتناوب. [1]

الخريطة رقم 02: خريطة الإتحاد من أجل المتوسط

المصدر : https://www.google.dz/search?q=

[1] عبد القادر رزيق المخامدي، **مرجع سابق**، ص 57.

خلاصة:

إنّ الشراكة هي تعاون طرفين أو أكثر من أجل تحقيق مصالح مشتركة، غير أنّ الشراكة الأورو متوسطية هي طرح أوربي مفروض على الدول الجنوبية للمتوسط، ويتماشى مع المصالح الأوربية لذلك لم تعرف نجاحًا خاصة بالنسبة لدول الضفة الجنوبية، وإنّما تعبر شكل من أشكال الاستعمار، ويظهر ذلك من خلال المبادرات الأوربية التي تلت مشروع برشلونة، والتي تهدف إلى نفس الأهداف والمساعي، وبإتباع سياسات مماثلة في كل مبادرة رغبة من الإتحاد الأوربي في السيطرة على المنطقة، والتصدي للوجود الأمريكي فيها.

الفصل الثالث
الشراكة الأوروجزائرية في مجال مكافحة الهجرة

تمهيد

كانت ولا تزال الهجرة غير الشرعية من بين القضايا التي تطرح في اجتماعات التعاون في منطقة المتوسط، فهي ضمن أكبر المشاكل والتحديات الأمنية والاجتماعية، نظرًا لانعكاساتها الاقتصادية، السياسية والأمنية ، لذلك تمّ التأكيد على ضرورة التعاون لمحاربتها. في إطار الشراكة الأورورمتوسطية، وفي هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الشراكة الأورور– جزائرية في مجال مكافحة الهجرة من خلال إبراز الآليات والسياسات التي تبنّها الطرفان والتعاون من أجل الحد من الظاهرة.

المبحث الأوّل: الإجراءات الأوربية في مجال مكافحة الهجرة

المطلب الأوّل: الإجراءات الأمنية الأوربية لمواجهة ظاهرة الهجرة

تبنى الإتحاد الأوربي جملة من الإجراءات الأمنية لمواجهة الهجرة، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

أوّلًا: الوكالة الأوربية لإدارة الحدود (Frontex)

الوكالة الأوربية لإدارة الحدود هو جهاز وضع خصيصًا من اجل مراقبة الحدود الأوربية، وكان الهدف من وراء إنشاء هذه الوكالة هو وضع حد لوفود الهجرة التي تقصد الأراضي الأوربية، ولقد تمّ إنشاؤها من طرف الإتحاد الأوربي. وكانت بداية هذه الوكالة خلال اتفاقيتي (ديبلان الأولى والثانية) عام 2000 و2001، والتي أقرّت المسؤولية بين الأطراف في ميدان اللجوء، وفي جوان 2002 أقرّ المجلس الأوربي مشروع التسيير المشترك لوفود الهجرة خلص إلى اعتماد برنامج لهاي، الذي تم من خلاله تأطير السياسة الأوربية لمدّة خمس سنوات. [1]

[1] خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014)، ص، ص 81، 82.

وفي جويلية 2007 وفقًا لما اقترحه برنامج لهاي تمّ إنشاء فرق التدخل السريع للحدود، وهي فرق تتكوّن من خبراء قادرين على المساعدة السريعة لحراس الحدود الوطنية في حال ارتفاع تدفق المهاجرين على الحدود الخارجية لأوربا.

يقع مقر هذه الوكالة في "وارسو" ببولونيا، والدور المنتظر منها كبير نتيجة للميزانية الكبيرة المخصصة لها، والتي تقدّر ب 88,8 مليون أورو. وفي عام 2009، و87,9 مليون أورو سنة 2010، بالإضافة إلى الوسائل الكبيرة التي سخرت لها، بحيث تملك 26 طائرة مروحية و22 طائرة صغيرة و113 باخرة، إضافة إلى 476 شاحنة مجهزة بمعدات مكافحة الهجرة السرية[1]

ومن مهام وكالة فرونتاكس (Frontex) ما يلي:

- تنسيق التعاون الأمني بين الدول الأعضاء.
- تحليل المخاطر التي تهدّد دول الإتحاد الأوربي، بهدف إكساب هذه الدول الخبرة خاصة فيما يتعلق بتدريب حرس الحدود.
- تقديم المساعدة التقنية اللازمة، وكل ما يتعلق بذلك من المعلومات التي يتحصل عليها من خلال البحوث التي تقوم بها، غير أنّ الجانب الأكثر أهمية

[1] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص، ص 81، 82.

بالنسبة لمهامها يتمثل في وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء لفرق التدخل السريعة عند الاقتضاء. [1]

ثانيًا: الشرطة الأوربية: (EURO Pol)

لقد كان لتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة في مجال تهريب لمخدرات على المستوى الدولي، من أبراز الأسباب التي دفعت الدول الأوربية إلى التفكير في إنشاء وكالة لتبادل المعلومات المتعلقة بالشبكات الإجرامية، وطرق نشاطها وأماكن استقرارها، ولقد تمّ تكريس هذه الفكرة من خلال منظمة الشرطة الأوربية (Euro pd).[2]

تم إنشاؤها بموجب معاهدة ماستريخت في عام 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 1998ن حيث يتعيّن على كل دولة عضوا أن تعيّن وحدة وطنية للاتصال بين سلطاته المتخصصة. [3]

فالمنظمة مسؤولة بالتنسيق في مجالات مختلفة كمكافحة تهريب المخدرات وتبييض الأموال، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحركات والتحقيقات التي تتم على مستوى الإتحاد، ودعم فرق البحث

---

[1] نادية ليتيم، فتيحة ليتيم، **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا**، السياسة الدولية، العدد 201، 2007، ص 29.

[2] عبد المالك صايش، **(مكافحة تهريب المهاجرين السريين)**، بحث مقيم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص، ص 294، 295.

[3] مريم بوزرارة، **(الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط وأثارها على دول الشمال 2010 – 2015)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2016، ص 80.

المشتركة، إلّا أنّه لها صلاحيات القيام بالتنفيذ الميداني على غرار التفتيش والقبض والمطاردة. [1]

من بين المهام التي قامت بها اليوروبول في مجال مكافحة الهجرة، كان في عام 2011، حيث كانت كل من النمسا والمجر تشهد تزايد كبير في مواجهات الهجرة غير الشرعية من خلال إنشاء مشروع لمحاربة الهجرة غير الشرعية التي تمسّ كل من المجر والنمسا، حيث تمّ القبض على 1249 مهاجرًا غير شرعيًا عبر صربيا إلى المجر، وشاركت في هذا المشروع الاستخبارات الجنائية ذات الصلة مع اليوروبول.

في هذا الصدد دائمًا قدمت المنظمة دعم لإيطاليا في مواجهتها لشبكات تهريب المهاجرين من خلال التحقيق لمدّة سنتين، إذْ تم اعتقال 26 شخصًا، كان التحقيق حول تهريب المواطنين الأفغان من أفغانستان عبر باكستان وإيران وكركيتا، والعثور على شبكة إجرامية تنشط في كل من فرنسا وألمانيا واليونان والنرويج والسويد، والتي تنشط في مجال تزوير وثائق الهوية للإتحاد الأوربي. [2]

ثالثًا: دور قوات الأوروفورس (Euro Force)

تشكلت القوات الأوربية الخاصة بعد الاجتماع الذي كان ببرشلونة في ماي 1995، وذلك بعد قرار الدّول الأوربية الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط بتشكيل

---

[1] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص ص 85.

[2] المرجع **نفسه**، ص 86.

هذه القوات، وكان التشكيل الفعلي لهذه القوات في عام 1996. تتكون هذه المنظمة من قوات برية، وبحرية في كل من فرنسا وإيطاليا، البرتغال وإسبانيا، إذ تمكن مهمتها في حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوربا، ويعدّ تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوربي المشترك.

رابعًا: نظام مراقبة الحدود الأوربية (EURO SOUR)

جاء نظام مراقبة الحدود الأوربية نتيجة لتزايد المهاجرين والمآسي الإنسانية الناتجة عن غرق المهاجرين غير الشرعيين على شواطئ أوربا، خاصة بعد حادثة أكتوبر 2013، وافق نواب البرلمان الأوربي على القواعد المشغلة لنظام مراقبة الحدود الأوربية، ولقد أنشأ هذا النظام بهدف تحسين أنظمة التفتيش والمنع، والتعامل مع الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، غير أنّ بعض المراقبين يعتبرون أنّ الهدف الأوربي من إنشاء هذا النظام ليس لحماية المهاجرين واللاجئين من الموت بقدر ما هو الحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية. [1]

خامسًا: الكلية الأوربية للشرطة

الكلية الأوربية للشرطة (CEPOL) هو جهاز اوربي تأسس عام 2005 بموجب القرار (JAI/681/2005)، مقرها برامشيل (Bramshill) في المملكة المتحدة، تتكون هذه

[1] مريم بوزارة، **مرجع سابق**، ص ص 82، 83.

الوكالة من كبار مسؤولي أجهزة الشرطة في أوربا، هدفها تقديم المساعدة في مجال تكوين الشرطة، وتنمية قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة مختلف التهديدات والأخطار، خاصة وأنّ هذه الأخيرة تتطور باستمرار مع الإشارة إلى أنّها ترتكز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الإتحاد، وخاصة تلك العابرة للحدود والتي يعتبر تهريب المهاجرين أحدها. [1]

المطلب الثاني: الإجراءات التنظيمية للإتحاد الأوربي

أوّلًا: نظام شنغن

يندرج اتفاق شنغن ضمن التعاون الأمني بين حكومات الدول الأوربية، ومع تطور الإطار الاجتماعي، وتقديهن هذا الميكانيزم على فعاليته في التعامل مع القضايا الأمنية المشتركة. [2]

تم إبرام الاتفاق الأولي لنظام شنغن في 14 جوان 1985، ودخل حيز التنفيذ عام 1995 من طرف دول البينلوكس (هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ، وفرنسا، وألمانيا)، يتمثل الهدف الأساسي من هذا النظام الاتفاق على إزالة الحدود وإبرام اتفاقيات أمنية مشتركة بهدف تسهيل حرية تنقل البضائع والخدمات داخل الفضاء.

---

[1] عبد المالك صايش، **(مكافحة تهريب المهاجرين السريين)**، مرجع سابق، ص 296.

[2] مناد زهور، **(مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: رهانات وآفاق)**، مذكرة مقدّمة لنيل هادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004، ص 51.

ومع نهاية الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفياتي ظهرت مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة في مقدمتها الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، لذلك شرعت دول الإتحاد الأوربي في عرض اتفاق مكمّل لنظام شنغن، والمعروف بالاتفاق الإضافي لشنغن في 19 جوان 1999، والذي توسّع ليشمل 26 بلدًا.

ولقد تبنت الاتفاقية مجموعة من التدابير والمتمثلة فيما يلي:

- إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية.
- وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية.
- توحيد شروط الدخول إلى الدول المنضوية تحت هذا النظام.
- التعاون بين أجهزة الشرطة بما في ذلك المراقبة على الحدود والمطارات.
- التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الأحكام الجنائية.
- تطوير نظام معلومات شنغن. [1]

ركز اتفاق شنغن على مفهومي الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد الأوربي، وذلك بالتصور المحدد للأمن وامتداداته الجغرافية، ولتحديد هذه الحدود يجب التعرف على الدول والرعايا المنتمية لفضاء شنغن، والغير منتمية له. ولقد طرح الاتفاق الإضافي لنظام شنغن

[1] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص 85.

إلغاء الحدود بين الدول المنتمية للفضاء وعدم فرض أي نظام رقابة معيّن، وبالتالي غعفاء رعايا هذه الدّول من الشروط المتعلقة بحيازة تأشيرة سفر وغيرها من الوثائق، عكس ما تتخذه بخصوص الحدود الخارجية لهذه الدّول، أن تكون تحت رقابة صارمة على كل أجنبي لا ينتمي لدول من الدول المنتمية لنظام شنغن. [1] وذلك لوضع شروط للعبور القانوني للحدود الخارجية لدول الإتحاد الأوروبي ووضع تدابير عقابية في حق كل من يعبر الحدود الخارجية لدول الاتحاد بطرق غير شرعية.

حيث تنص المادة 03 من الفقرة (1) من المعاهدة، والتي تقول: «لا يمكن عبور الحدود الخارجية إلّا في نقاط عبور معيّنة في ساعات محدّدة».[2]

ثانيًا: المؤتمر الحكومي

عقد هذا المؤتمر بمدينة دبلن في الفترة الممتدة من 13 – 14 ديسمبر 1996، أين تمّ التأكيد على ضرورة كفاح الجريمة المنظمة في شتى صورها، وذلك بخلق تجمع أعلى لوضع إستراتيجية للكفاح ضد هذه الجريمة المنظمة، وتوحيد الجهود في إطار من الشرعية القانونية، وحماية حقوق الإنسان، وعلى ضوء ذلك أنشئ التجمع الحكومي المعروف باسم سي آي جي، على أنْ يقدم أعماله في مارس – أفريل 1997 فيما يتعلق بالنقاط التالية:

---

[1] مناد زهور، **مرجع سابق**، ص 52.

[2] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص 78.

- إجراءات الإتحاد الأوربي، وبعض دول أوربا الشرقية والأجهزة الدولية الساعية للكفاح ضد الجريمة المنظمة، ومنها الأنتربول.
- رفع مستوى التعاون القضائي والشرطي.

وأكّد المؤتمر على ضرورة التعاون بين الأجهزة الوطنية، وخلق شبكة معلومات موحدة تسترشد بها الدول الأعضاء لتحليل المعلومات المتعلقة بأوضاع الجريمة المنظمة. ويقوم التجمع بتقديم المساعدة اللازمة للسلطات القضائية وللدول الأعضاء في كفاحها ضد الجريمة المنظمة وإمداد اليوروبول بالمعلومات.

كما اهتم بمكافحة الهجرة غير القانونية، والجريمة المنظمة من نوع المافيا مثل ""، وهي جماعة رسمية تقدم خدمات عالية المستوى لمكافحة الجريمة المنظمة. [1]

ثالثًا: مجلس (Tampere) ومجلس Séville

في إطار برنامج أوربا في مجال مكافحة الهجرة، قام الإتحاد باقتراح العديد من الإجراءات والآليات، ومن بينها مقترحات المجلس الأوربي المنعقد في (Tampere) في عام 1997، حيث تعهدت الدّول المجتمعة على السعي لمكافحة أسباب الهجرة السرية من أجل تنظيم أفضل للهجرة، والسعي لبناء تعاون فعال مع الدّول المصدرة، ودول العبور، والذي دعمته بخطة العمل، التي تمّ إقرارها في لقاء فيينا (Vienne)، وألحت فيها على

[1] حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص، ص. 286 – 287.

ضرورة تقديم مقترحات قابلة للتجسيد في مجال مكافحة الهجرة السرية، وقدّمت على أساس ذلك عدّة مبادرات أهمها:

- إيجاد تعريف بشان تقديم المساعدة على الدخول غير المشروع ومحاربتها.
- توحيد أو سن إجراءات عقابية للأشخاص الذين يقومون بنقل المهاجرين.
- استصدار توصية من اللجنة الأوربية حول الهجرة غير القانونية.
- استصدار توصية من اللجنة الأوربية بشأن وضع خطة لتنسيق سياسات الدّول الأوربية المتعلقة بالهجرة غير القانونية. [1]

أمّا مجلس إشبيليا (Séville) جاء تكملة لمجلس Tampere، حيث اهتم بتحديد أهم الطرق التي من شأنها تفعيل ميدان المكافحة ضد الهجرة غير الشرعيين ومن أهم هذه الطرق، نذكر:

- تحقيق عمليات التنسيق بين أجهزة الأمن المتعلقة والمتواجدة على مستوى الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي.
- إنشاء شبكة من ضباط الاتصال (Officiers de liaison) تجمع بلدان الإتحاد الأوربي.

[1] عبد المالك صايش، **(التعاون الأورو– مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية)**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة عنابة: كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2007، ص، ص 55، 56.

- وضع نموذج مشترك خاص بتحليل وتقدير المخاطر الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- تشجيع التكوين المتواصل لحراس الحدود من خلال إنشاء نظام للخدع المشترك.
- القيام بدراسة من قبل اللجنة الأوربية لتقسيم المسؤوليات بين أعضاء الإتحاد الأوربي في مجال تسيير ومراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوربي. [1]

رابعًا: ميثاق الهجرة الأوربي 2008

يهدف إلى القضاء على الهجرة غير الشرعية للبلدان الأوربية، وافق الزعماء الأوربيون على القواعد المتعلقة بالهجرة، باعتبارها أولوية السياسة الأوربية، خاصة الرئاسة الفرنسية، حيث يقول الرئيس "نيكولا ساركوزي" خلال القمة الأوربية المنعقدة ببروكسل أنّ : «أوربا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة».

يحتوي الميثاق الأوربي للهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية غير إلزامية للتحكم في الهجرة القانونية، ومحاربة الهجرة السرية من خلال القواعد الواردة في الميثاق، ما يسمى بـ "البطاقة الزرقاء"، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية.

لقد تضمن ميثاق الهجرة نقاطًا أثارت الكثير من الجدل خاصة التي تتعلق بالمهاجرين السريين، الذين يقاومون الترحيل والقيام باحتجازهم لمدّة طويلة تصل إلى 18 شهرًا، ومنعهم من الدخول بعد ذلك إلى الأراضي الأوربية لمدّة خمس سنوات لاحقة. تهدف

[1] مناد زهور، **مرجع سابق**، ص 75.

المبادئ التوجيهية القاضية بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم، والحد من ظاهرة الإقامة الشرعية من انتهاء الفترة القانونية الممنوحة وفقًا لتأشيرة الدخول إلى بلدان الإتحاد الأوربي، والذين بلغ عددهم 12 مليون شخص يعملون بلا تصاريح عمل، وبطرق غير قانونية. كما يسعى الميثاق إلى تشديد المراقبة على الحدود مع انتهاج صيغ أفضل في مجال سياسة اللجوء ، ويسعى الميثاق إلى تشديد المراقبة على الحدود مع انتهاج صيغ أفضل في مجال سياسة اللجوء، ويسعى الميثاق أيضا إلى عدم تجاهل المصالح المشتركة مع الدول المجاورة في عملية صياغة سياسات الهجرة، والإدماج واللجوء السياسي، وتجنب منع تصاريح إقامة جماعية للأجانب في دولة ما من دول الإتحاد، كما حدث في السنوات الماضية، حيث في سنة 2011 عندما أقدمت كل من إسبانيا وإيطاليا على منح تصاريح الإقامة لنحو 700 ألف مهاجر دفعة واحدة.

لقد حظي الميثاق الأوربي بشأن الهجرة بالقبول من طرف المجلس الأوربي لشؤون الهجرة واللجوء غير أنّه لم يخفي تحفظه من بعض المبادئ خاصة ما تعلق باحتجاز المهاجرين المرحلين إلى بلدانهم، لأنّها لم تقدم أيّة حلول جذرية لهذه الظاهرة، كما رفض المجلس أن تكون السياسات الجديدة حاجزًا أما دخول المهاجرين الذين يطالبون الحماية من الدول الأوربية رغم حاجتهم لها. [1]

[1] خديجة بتقة، **مرجع سابق**، ص ص 80، 81.

خامسًا: اقتراب الإتحاد الأوربي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة

تبنى المجلس الأوربي إستراتيجية جديدة للتعامل مع قضايا الهجرة عرف باسم اقتراب الإتحاد الأوربي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة The new EU a Global Approch to Migration and Mobility (GAMM).

وأشارت المفوضية الأوربية إلى أنّ هذا الاقتراب يختلف عن السياسات السابقة كونه لم يعد ينظر إلى المخاوف الأمنية في التعامل مع ملف الهجرة فقط.

يتكون هذا الاقتراب من إطارين عمليين (Two operational frameworks) الأوّل في اتفاقيات الحركة التي سيتم تقديمها إلى الدول التي لديها حوار مباشر مع الاتحاد الأوربي، وإلى تونس والمغرب، ومصر، ويندرج هذا الإطار ضمن ما يعرف بـ The threems: المال (Money)، النفاذ إلى السوق الأوربي Market access، والقابلية للتنقل بين الدول الأوربية، وبين الدول العربية (Mobility)، التي يراها الإتحاد الأدوات التي يمكن أن تحدث فرقًا لأوربا في مرحلة ما بعد الربيع العربي، ويمكن تفسير المنطق من وراء هذا الإطار هو إمكانية حركة العمال من طرف الدول التي تكون في مصلحة أوربا، كون القوة العاملة في أوربا تسير نحو مرحلة الهرم والشيخ، وذلك باستقطاب العمال والمواهب. [1]

[1] محمد مطاوع، **الإتحاد الأوربي وقضايا الهجرة، الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات**، القاهرة: مدرسة العلوم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (ب.س.ن)، ص 32.

أما الإطار الثاني للاقتراب فيغطي الدول التي ليست جزء من ترتيبات اتفاق الحركة، ويشمل وضع أجندات مشتركة للتعاون في مجال الهجرة واللجوء مع هذه الدول.

- يهدف هذا الاقتراب إلى تحقيق طموحات إستراتيجية لأوربا في حدود 2020، وهو استمرار أوربا في جذب المهاجرين الموهوبين من أنحاء العالم بهدف تعويض التغيرات الديمغرافية في أوربا.

التعامل بكفاءة مع الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي من خلال الاتفاق مع الدول الأكثر تصديرًا للمهاجرين غير الشرعيين على آلية للحد من ذلك.[1]

المبحث الثاني: الإجراءات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة

بعد التفاقم والتزايد الرهيب الذي وصلته ظاهرة الهجرة وباعتبار الجزائر من أبرز الدول المصدرة للمهاجرين نحو أوربا تبنّت الجزائر مجموعة من الإجراءات بهدف الحد من هذه الظاهرة، وجاءت هذه الأخيرة على النحو التالي:

المطلب الأوّل: الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة

أوّلًا: مجموعة حرس الحدود

هي مجموعة تابعة لقوات الجيش الشعبي الوطني تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية ، وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات مكلفة بملاحقة وإفشال كل

[1] محمد مطاوع، **مرجع سابق**، ص 32.

محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية، ولقد تمكنت مصالح المجموعة من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية.[1]

ثانيًا: حراس السواحل

تعمل هذه المصلحة التابعة لوزارة الدفاع الوطني على حراسة الشواطئ والمياه الإقليمية الجزائرية لضبط الأشخاص المتورطين في الهجرة غير الشرعية من خلال توقيف كل المركبات والقوارب، وكذا البواخر الأجنبية التي يمكن أن تساهم في هذه النشاطات الإجرامية.[2]

تتميز المصلحة باليقظة الدائمة والفعالية، والسرعة أثناء التدخل، لذلك أصبح من الصعب اختراق السواحل الجزائرية والإفلات من المراقبة، وذلك بإفشال عدّة محاولات بالقبض على زوارق، وعلى متنها مهاجرين غير شرعيين، كما تعمل على إنقاذهم بعد اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر.[3]

---

(1) الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"**، المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 19.

(2) عمر حيدر، **مرجع سابق**، ص 170.

(3) الأخضر عمر الدهيمي، **مرجع سابق**، ص 19.

وبهدف تحقيق المصلحة أغراضها في مجال مكافحة الهجرة ، فقامت بما يلي:[1]

- حشد وسائل مادية وبشرية معتبرة على طول 1200 كلم من السواحل.
- القيام بدوريات على مدار 24 ساعة من طرف أعوان حراس الشواطئ، وتمتد إلى غاية 40 ميل بحري، وحينما تتعدى هذه المسافة تلجأ إلى الوسائل الكبرى للقوات البحرية والمتمثلة في وحدات كبيرة الحجم، والتي تضمن من خلالها تواجد دائم في البحر، وفي بعض الأحيان يتم طلب الدعم من القوات الجوية.
- القيام بمخطط استعجالي لمكافحة الظاهرة من خلال دعم القوات البحرية بوسائل أكثر تطورًا وفعالية، عوامات وزوارق للإنقاذ إلى جانب تأهيل الوسائل التي بحوزتها.
- القيام بتمرينات البحث والإنقاذ لاكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث والإنقاذ في البحر بهدف إنقاذ الأرواح البشرية.

[1] أمينة علواني، **(ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة الأورو–جزائرية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014، ص 64.

ثالثًا: مصالح شرطة الحدود

لمصالح شرطة الحدود دورًا مهمًا في ميدان مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال مراقبة الحدود البرية والبحرية والجوية عند دخول وخروج الأشخاص والممتلكات، بالإضافة إلى ذلك تعمل مصالح شرطة الحدود على التحقيق مع الأشخاص المتورطين في هذه الجنحة أو المحاولة في الشروع في الهجرة غير الشرعية، وتقديهم إلى العدالة، كما تتكفل المصالح بفئة الأجانب، وتتكفل بمهمة تنفيذ قرارات الطرد والإبعاد والإصدار في حقهم، كما تهتم بتنسيق العمل بين مصالح أمن الولايات والدوائر للتعرف على المتورطين مع المهاجرين غير الشرعيين، والقيام بدوريات مستمرة على محيط الموانئ والمطارات. [1]

ومن أبرز مهام هذه المصلحة، نذكر:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني.
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- فتح قنوات الاتصال والمساعدة مع مختلف المصالح المتخصصة في مكافحة التزوير واستعمال المزور.
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية للتحري وإنشاء الفرق الجهوية، والتي من مهامها متابعة شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.

[1] عمر حيدر، **مرجع سابق**، ص 170.

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة

تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية بهدف حماية حدودها من المهاجرين غير الشرعيين سواء جزائريين أو أجانب يحاولون الدخول إلى الجزائر من أجل العبور نحو دول الإتحاد الأوربي، وفي هذا الإطار راجعت القانون 211/66 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر ليتم إصدار القانون 8 – 11 يوم 25 جوان 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، وإقامتهم وتنقلهم فيها، ولقد شمل هذا القانون العديد من التعديلات، حيث تنص المادة 15 على تمكين مصالح الأمن بأخذ بصمات الأصابع، وكذا صور الهوية للرعايا الأجانب[1]، كما نصت التعديلات الجدية بتجميع المهاجرين السريين المقيمين بطريقة غير قانونية في مراكز الاعتقال المؤقتة في انتظار طردهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما تشير إليه المادة 37 من القانون، وتدوم مدّة الحجز في هذا المركز 30 يوم قابلة للتجديد. [2]

وقام أيضا المشرع الجزائري بتعديل بعض المواد القانونية بعد أن عجزت العقوبات المدنية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وعلى هذا الأساس عدل القانون البحري الصادر بأمر 80/76 بقانون 05/98 المؤرخ في 1998/6/25 الذي ينص على المعاقبة الجزائية

[1] أمينة علواني، **مرجع سابق**، ص، ص. 65، 66.

[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها.

للمهاجر السري، وذلك حسب المادة 545 التي جرّمت الفعل، وإدانة المهاجر بستة أشهر إلى خمس سنوات سجن وغرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج. [1]

نظرًا للفراغ القانوني الذي يعاني منه المشرع الجزائري في مواجهة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر، أصدر القانون رقم 01/09 المؤرخ في 2009/04/25 المعدّل والمتمم للأمر 156/66 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون العقوبات المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، حيث ينص القانون على تجريم مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير قانونية من قبل وزارة العدل، وفي هذا الإطار نص التعديل الجديد للقانون الجنائي الجزائري المعتمد رقم 01/09 المؤرخ في 2009/09/25 على المعاقبة والسجن في حق كل من يتورط في محاولة الهجرة غير الشرعية، كما تؤكد المادة 175 مكرّر 1 من قانون العقوبات أنّه بتأكيّد القاضي من عدم وقوع المهاجر ضحية شبكة التهريب، فإنّه يعاقب كل جزائري وأجنبي مقيم بمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 20.000دج إلى 60.000 دج.

كما تنص كل من المادة 3030 مكرّر 303 مكرّر 30 إلى غاية المادة 303 مكرّر 41 على تجريم تهريب المهاجرين، والذي تعرّفه على أنّه: "بالقيام بتدبير الخروج الغير المشروع من التراب الوطني للشخص أو عدّة أشخاص من اجل الحصول على أموال أو

[1] رشيد بن فريحة، **(جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية، جامعة أبو بكر بلقايد: تلمسان، 2010، ص 146.

منفعة أخرى، وتنص المواد على عقوبة الحبس لمدّة 3 سنوات إلى 5 سنوات وغرامة مالية تقدّر بـ 300.000 دج إلى 500.00 دج".

بينما المادة 303 مكرّر 32 شدّدت العقوبة على من يرتكب جريمة التهريب باستعمال السلاح، وذلك بالحبس لمدّة 10 سنوات إلى 20 سنة، وغرامة مالية تقدر بـ 1.000.000 دج إلى 2.000.000 دج، بالإضافة إلى العقوبات التكميلية المنصوص عليها في المادية 09 من هذا القانون. [1]

أما في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد سطرت الدولة برنامج للتنمية في مختلف المجالات، وذلك بدفع 207 مليار دولار بهدف إحداث نمو اقتصادي، ففي الفترة الممتدة من 1999 إلى 2007 تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 4%، وقد سجلت مصالح المالية العامة فوائض في ميزانيتها طوال تلك الفترة. أمّا بالنسبة لسوق العمل، فقد ارتفع عدد العاملين من 6 مليون عام 1999 إلى 9,3 مليون عام 2007، وقد اعتمدت الحكومة في أفريل 2008 إستراتيجية ترقية الشغل ومكافحة البطالة وتنمية ثقافية المقاولة وخفض معدل البطالة، وتحسين مؤهلات اليد العاملة.

ومنذ بداية جوان 2008، شرع في تنفيذ المحور الرابع من الإستراتيجية المكرسة لتشغيل الشباب بإطلاق الإجراءات الجديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين

---

[1] محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ، **دراسة حول الآلية الإفريقية لتقييم من قبل النضراء**، من الموقع: http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog.post:8316.html ، تاريخ الإطلاع 2016/11/23، على الساعة 11:25، ص 12.

عن العمل لأوّل مرة، سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين، والذين دخلوا عالم الشغل والمقدرين بـ حسب الصيغ التالية لعقود التشغيل.

- **عقود إدماج حاملي الشهادات CIP:** يستفيد منها حاملوا شهادات التعليم العالي، وحاملوا شهادات التكوين والتعليم المهنيين..
- **عقود التكوين والإدماج CFI:** يستفيد منها الذين لا يملكون أي مستوى تأهيلي، وقد سمح هذا النظام من إدماج 60 000 مستفيد.

وفي إطار التنمية المستدامة تمّ تعميم التمدرس من التعليم الابتدائي إلى العالي، وفي هذا المجال أكّدت الجزائر التزامها بتحقيق الأهداف الستة المقرّرة في برنامج التعليم للجميع، وكذا أهداف الألفية للتنمية من الآن حتى 2015.[1]

المبحث الثالث: التعاون الأوربي في مجال مكافحة الهجرة

اتخذت السلطات الجزائرية في إطار جهودها لمكافحة تدفقات الهجرة التعاون الإقليمي الأورو متوسطي، ولتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، شرعت في التعاون مع الدول الأوربية سواء على مستوى المجموعة الأوربية أو على المستوى الثنائي (فرنسا – إيطاليا –

[1] فايزة ختو، **مرجع سابق**، ص، ص. 212 – 213.

إسبانيا) بهدف ترحيل المهاجرين السريين، وتدعيم مجهودات الحكومة الجزائرية في مجال التحكّم في الهجرات. [1]

حيث يعود التعاون الأوربي الجزائري في مجال مكافحة الهجرة إلى حقبة ما بعد الاستقلال، أين أبرمت الجزائر وفرنسا اتفاقيات حول العمالة، ومن بينها اتفاقية إيفيان (1964/04/10). بالإضافة إلى الاتفاق المبرم بينهما سنة 1968، والذي عقب أحداث 8 ماي من نفس العام، والذي ينص على أنّ الجزائريين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا من أجل العمل ينبغي أن يتجاوز 35 ألف فرد على امتداد ثلاث سنوات. [2]

فبعد قمة برشلونة سنة 1995، وتجسيدًا لما اتفق عليه والمجهودات المبذولة قبلها من طرف الإتحاد الأوربي والدول المغاربية الرامية إلى تحقيق شراكة فعلية بين الطرفين، تمّ التوقيع على ثلاث اتفاقيات مع الدول المغاربية، والتي كان افتتاحها مع تونس، والتي كانت السباقة إلى التعاقد مع أوربا، نظرًا لعلاقاتها المتينة مع الدول الأوربية نتيجة للانفتاح الكبير الذي تتميّز به مقارنة مع الجارين المغرب والجزائر، خاصة بعد انضمامها إلى اتفاقية الغات عام 1990، ومفاوضاتها مع الإتحاد الأوربي سنة 1992، والتي توجت بالتوقيع على الاتفاقية في 1995/7/17، والتي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1998، لتليها المغرب، بعد

---

[1] ساعد رشيد، **(واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر: بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 93.

[2] محمد بلخيرة، **مرجع سابق**، ص، ص. 206 – 207.

ذلك بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي في مارس 2000، لتليها الجزائر في الأخير، والتي وقعت على الاتفاق في 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. [1]

ولقد تناول الاتفاق الموقع بين الجزائر الهجرة غير الشرعية باهتمام كبير، لأنّ الاتفاق جاء تزامنًا لتنامي الهجرة السرية، وتزايد حدّتها، ولقد تناولت هذه النقطة في الباب الثاني، المتعلق بالحوار في المجال الاجتماعي في المادة 72 فقرة 3 (ب، ح، د)، ثم في الجزء المتعلق بالتعاون في المجال الأمني، والشؤون الداخلية في المادة 48 بأكثر اهتمام، وكمرحلة ثانية خصص محورًا مستقلًا للتعاون في مجال وقاية ومحاربة الهجرة السرية، وذلك في ثلاث فقرات تبرز المجالات الضرورية التي يجب تناولها، وهي تبادل المعلومات، قبول كل طرف إعادة الأشخاص الذين يعيشون في وضع قانوني، في إقليم الطرف الآخر، إمكانية وضع اتفاقية في هذا الصدد باقتراح من أي طرف.

المطلب الأول: الآليات الأمنية للتعاون الأوربي الجزائري في مجال مكافحة الهجرة

أوّلًا: تبادل الخبرات والمعلومات:

بعد فشل الضباط المختصين بمراقبة الحدود فيرونتكس Frontex، أدرك الإتحاد الأوربي ضرورة التعاون الأورو مغاربي في مجال مراقبة الحدود، والتنسيق بين الوحدات

[1] عبد المالك صايش، **التعاون الأورو مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، ص 747.

الأمنية من خلال تبادل المعلومات فيما بينها في قرارها رقم 2005/267 بتشكيل خبراء في 19 فيفري 2004 بموجب القرار 2004/377 تهتم بدراسة وتبادل المعلومات الميدانية حول الهجرة غير القانونية والتعاون مع مختلف الأجهزة الأوربية المختصين بها (Oli)، ومع الدول المعنية بهذه الظاهرة من خلال أجهزتها المختصة كالديوان الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية الذي تعتزم السلطات الجزائرية إنشاءه.

فتبادل الخبرات والمعلومات تشمل النقاط المتعلقة بالهجرة غير القانونية خاصة الطرق ومنافذ التسلل، ومختلف الوسائل التي تستخدم للاتصال والتنقل الخاصة بشبكات التهريب والوسطاء، ومراقبة تحركات هذه الشبكات لمعرفة مجالات عملها ومواقعها، بهدف الإطاحة بالطرق التي يستخدمها لاستقطاب المهاجرين والخلايا التي تستعملها للترويج بأعمالها، وكشف علاقة المهربين وموظفي الدولة الذين يتم منحهم رشوة من طرف هذه الشبكات مثل موظفون إداريون أو حرس الحدود أو عمال الموانئ.

كما يشمل تبادل المعلومات مجال معاملة المهاجرين الذين يتم ضبطهم، حيث يلقي البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين على عاتق الدولة، مراعاة حقوق المهاجرين، وعدم معاملتهم كمجرمين، وعدم ملاحقتهم جنائيًا بمقتضى المادة 5 من البروتوكول، وفي إطار التعاون الأوربي المغاربي يشمل تبادل الخبرات ثلاث نقاط أساسية هي:

- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية بمختلف الآليات، خاصة بتنظيم دوريات مشتركة.

- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا الإطار.
- إحداث مجموعة تريفي التي تضم وزراء العدل والداخلية، وتهدف إلى اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث الترسانة القانونية اللازمة لردع المهاجرين السريين. [1]
- تجسيد التعاون الدولي بين الجزائر وباقي الشركاء الأوربيين من خلال الاستعانة بالخبراء في تنظيم دوريات التكوين المتخصصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث مكّنت هذه السياسة من تبادل الزيارات للموظفين والمسؤولين، وتنظيم نشاطات مشتركة مثل المناورات العسكرية الجزائرية – الإيطالية والجزائرية – الفرنسية.

وفي إطار الاتفاق المبرم بين فرنسا والجزائر في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، والموقع بتاريخ 2003/10/25، والذي أنشأت بمقتضاه لجنة مختلطة للتعاون التقني في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة، ويهدف الاتفاق إلى التعاون والمساعدة المتبادلة في مجال مكافحة الجريمة المنظمة الدولية التزام الطرفين تبادل المعلومات المتعلقة بالوسائل والأشكال الجديدة للجريمة المنظمة، ونتائج الأبحاث الإجرامية، والإطلاع على

[1] عبد المالك صايش، **مرجع سابق**، ص، ص. 78-79.

طرق التحقيق ووسائل مكافحة هذه الآفة، ليشمل تبادل الخبراء بهدف تحصيل المعارف المهنية على المستوى العالي. [1]

ثانيًا: الاتفاقيات الأمنية الثنائية

تتلخص سياسة التعاون الأوربي الجزائري في إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية والمتمثلة فيما يلي:

1-اتفاقية إعادة القبول بين فرنسا والجزائر:

الموقع عليها في 2003/10/25، والتي تتضمن ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية، وبعدما أصبحت شروط الهجرة نحو فرنسا صعبة فظهرت وجهات أخرى للهجرة السرية. ففي سنة 1996 تمّ التوقيع على اتفاقية إعادة القبول مع سويسرا، والهدف من ترحيل رعايا الجزائر يتمثل في ضمان إعادة منسقة يكتنفها الاحترام والتقدير.

2-اتفاقية الجزائر وألمانيا:

تمّ التوقيع عليها في 1997/02/14، وتمّ التصديق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 03/06، المؤرخ في 2006/02/11، تتضمن ترحيل الجزائريين المتواجدين في وضعية غير قانونية.

[1] عمر حيدر، **مرجع سابق**، ص، ص. 173 - 147.

3-اتفاقية بين الجزائر وإيطاليا:

تمّ توقيع الاتفاقية في روما في 2000/04/24، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 2006/02/11، فبعد هذا الاتفاق تم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تمّ بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وفي هذا الصدد قدمت إيطاليا ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2006، ومثلها عام 2009، كما وقعت اتفاقية مع بريطانيا بلندن تحتوي نفس المضمون في 2006/7/11، والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 467/06، المؤرخ في 2006/12/11. [1]

بروتوكول بين الجزائر وإسبانيا:

أبرم في 2002/07/31، صدق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 2008/04/23، ينص على التنسيق المستمر بين البلدين في سائر القضايا المشتركة كالإرهاب والمخدرات، ولاسيما مكافحة الهجرة غير الشرعية، كما أفادت الجزائر بمجموعة من التجهيزات والعتاد، وتبادل المعلومات بين أجهزة استخبارات البلدين، بالإضافة إلى إجراء تدريبات بحرية مشتركة لمكافحة الظاهرة. [2]

---

[1] أمينة علواني، **مرجع سابق**، ص، ص 86 – 87.

[2] **المرجع نفسه**، ص 87.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية لمعالجة الهجرة:

يعتبر برنامج ميدا الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوربي، الذي يطبق بواسطته التزامات الشراكة الأوربية المتوسطية، ويركز هذا البرنامج على ثلاث أولويات ترتبط بصورة وثيقة بعملية الشراكة في زعم الإصلاح الاقتصادي في دول الشراكة، وهذه الأولويات هي:

- دعم التحوّل الاقتصادي بهدف تطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس بغرض تحقيق نمو اقتصادي دائم وخصوصًا التركيز على تنمية القطاع الخاص.
- دعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي من أجل تخفيف التكلفة القريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود: والهدف هو إكمال الأنشطة الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف تقوية التبادل على المستوى الإقليمي. [1]

[1] أشرف الصعيدي، **الشراكة الأورو متوسطية، مجلة شؤون الأوسط**، لبنان: المركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132، 2009، ص 32.

تقدر ميزانية البرنامج ب 785 مليار يورو، خصصت للتعاون المالي بين الإتحاد الأوربي وشركائه المتوسطيين، في الفترة الواقعة بين 1995 – 1999، وعرفت هذه المرحلة باسم "Meda 1"، كما خصص مبلغ 35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و2006، والتي عرفت باسم "Meda 2".

تستهلك 90% من الأموال خلال هذا البرنامج في إطار العلاقات الثنائية مثل تلك القائمة بين الإتحاد الأوربي والجزائر، ومصر والأردن والمغرب، لقد بلغ إجمالي المساعدات التي تمّ تقديمها إلى الدّول المتوسطية خلال الفترة من 2000- 2006 بـ 0,9 مليار يورو منها 4646 مليون تمّ تقديمها خلال الفترة ما بين 2000 – 2006، وتوجيه 3595 مليون يورو من هذا المبلغ لبرامج التعاون الثنائية. [1]

كان نصيب الجزائر من برنامج Meda 1 لسنة 1995 بمبلغ 164 مليون أورو، بينما نجد رصيدها في إطار البرنامج الممتد من 2000 إلى 2004 قدر بـ 232,8 مليون أورو.

وفي إطار هذه المساعدات قامت السلطات الجزائرية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية بوضع عدّة مخططات اقتصادية، والاهتمام بالشباب. وبغرض القضاء على البطالة

[1] أشرف الصعيدي، **مرجع سابق**، ص 32.

اتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل، وذلك يخلف أكثر من 000 450 منصب شغل سنويًا، وتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 8% من 2009 إلى 2013.

كما تبنت الجزائر سياسة لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، وتجسيد آليات لذلك تتمثل في الوكالة الوطنية للشغل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"، بالإضافة إلى وكالة صندوق التامين على البطالة ENJEM، كذلك بناء محلات ذات الاستعمال المهني والحرفي مخصص للشباب في كل بلدية. وتقديم عقود ما قبل التشغيل (CPE)، إلى جانب كل ما جسّد، نجد مجموعة أخرى من البرامج التنموية التي تساعد على إدماج الشباب سواء ذوي الشهادات أو غير المؤهلين. [1]

جاء ترتيب الدول العربية جنوب المتوسط من حيث إجمالي المنح والمساعدات التي حصل عليها كل منها، وتأتي المغرب في المرتبة الأولى بقيمة إجمالية بلغت مليار ومائة وسبعون مليون أورو، نظرًا لأهميتها الخاصة، بحكم أنّها الممر الرئيسي للهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوربية، بينما الجزائر تحتل المرتبة الرابعة بقيمة إجمالية تقدر بـ 396 مليون أورو. [2]

في إطار التعاون الأوربي الجزائري في مجال مكافحة الهجرة خصّص الإتحاد الأوربي قروضًا لمرافقة ودعم تحديث الشرطة والقضاء والإدارة في الجزائر، حيث على

---

[1] أمينة علواني، **مرجع سابق**، ص. 91.

[2] المرجع نفسه، ص، 92.

سبيل المثال، ارتفعت قيمة دعم الإتحاد الأوربي الممنوح للشرطة الجزائرية من 50.000.000 أورو في إطار برنامج ميدا 1 إلى 100.000.000 أورو في ميدا 2، وذلك بهدف التحكّم في موجات المهاجرين من خلال تحضير أمثل للشرطة الجزائرية لمراقبة ومكافحة هذه الآفة، لاسيما عبر النشاطات الجزائرية لمراقبة المتمثلة في:

- دعم إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تجنيب النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بدخول وإقامة الأجانب في الجزائر، ودعم صياغة نص تشريعي حول اللجوء.
- دعم بواسطة التجهيزات (عتاد الكشف عن التزوير في الوثائق الرسمية كجوازت السفر والتأشيرات، التحريات وتحديد الهوية).
- دعم التكوين المتواصل (تكوين عناصر الشرطة في ما يخص التقنيات الحديثة في مجال مكافحة الغش وتقنيات الشرطة العلمية المطبقة على مستوى الحدود. [1]

[1] عمر حيدر، **مرجع سابق**، ص، ص. 174 – 175.

خلاصة:

إنّ القضاء على تدفق المهاجرين غير الشرعيين يتعدى نطاق الدولة بمفردها، فالظاهرة تستلزم تضافر الجهود والتعاون، والتنسيق بين مختلف الدول المعنية. ذلك فالشراكة في مجال مكافحة الهجرة الأوربية، وأساسية نتيجة فشل كل الإجراءات والسياسات الأمنية في مجال مكافحة الهجرة التي شملت حراسة الحدود ومراقبتها.

خاتمة

بعد دراسة وتحليل مختلف أبعاد الهجرة خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات التالية:

- تعتبر الهجرة مفهومًا لصيقًا بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، فهي حق من حقوق الفرد الأساسية التي منحها القانون الدولي، والدين الإسلامي، فلكل فرد الحرية في التنقل والسفر.
- الهجرة غير الشرعية هي نتيجة للظروف الاقتصادية والتنموية المتراجعة في الدّول المصدرة للمهاجرين على غرار دول المتوسط.
- تتعدّد دوافع الهجرة لتشمل المجال السياسي والأمني الذي تعرفه أغلب الدول المصدرة للمهاجرين كالاضطهاد، وغياب الحريات واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وإقصاء المواطنين من ممارسة أدنى حقوقه السياسية.
- تلعب الدوافع الاجتماعية دورًا كبيرًا في ارتفاع مستويات الهجرة غير الشرعية نتيجة معاناتهم من البطالة والفقر الناتج عن النمو الديمغرافي الكبير.
- تعتبر قضية الهجرة من القضايا التي شغلت دول شمال المتوسط وجنوبه على حد سواى، فهي قضية مشتركة بين الجانبين علمًا أنّ هجرة السكان قد اتجهت أساسًا من الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط إلى الشاطئ الشمالي للمتوسط.
- إنّ الشراكة الأورومتوسطية آلية ضرورية في مجال مكافحة الهجرة، وذلك بتحسين الأوضاع السائدة في المنطقة، ومساعدة الدول الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط على بناء اقتصادياتها، ونشر قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

- الهجرة لم تصبح وسيلة للاتصال الحضاري، والتلاقح الثقافي، وإنّما أصبحت تندرج ضمن التهديدات الأمنية العبرة للحدود التي يجب ردعها ومكافحتها.
- الإجراءات الأمنية المتخذة على المستوى الوطني والدّولي لتقليص من الظاهرة باءت بالفشل لأنّ عوامل الدفع في الجنوب لا تزال موجودة، وعوامل الجذب في الشمال تزداد.
- التصدي لظاهرة الهجرة لا يكون بالإجراءات العقابية، أو قمع المهاجرين، وإنّما تكون بمعالجة أسبابها ودوافعها الحقيقة.
- التعاون بين دول ضفتي المتوسط ضرورية من اجل الوصول إلى نتائج إيجابية في مجال مكافحة الهجرة خاصة بعد فشل كل السياسات الفردية في ردع تدفقات المهاجرين ولاعتماد على تبادل الخبرات والإمكانيات والمعلومات.

قائمة المراجع

الكتب:

1-أمير فرج يوسف، **الهجرة غير الشرعية، طبقًا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2011.

2-أولعلو فتح الله، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، لبنان، دار الحداثة، 1982.

3-بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي، وطرق إعداد البحوث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2001.

4- حسن الإمام سيد الأهل حسن، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014.

5-داوود عزيز، **مناهج البحث العلمي**، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.

6-رمازاني كيه، **الشراكة الأورورمتوسطية إطار برشلونة**، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب.س.ن.

7-سحر حافظ مصطفى، **الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ب.س.ن.

8- الشلبي جمال، **العرب وأوربا، رؤية سياسية معاصرة**، الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2000.

9-ضاغور هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي، اتجاه دول جنوب المتوسط، الإسكندرية**، مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

10- طارق الشهاوى عبد الحميد، **الهجرة غير الشرعية، رؤية مستقبلية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009.

11-عبد الله سعدون السيراني، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

12- عكروم نصيرة، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، بسكرة، دار بن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

13-علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2005، ط1.

14-عمر الدهيمي الأخضر، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"**، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

15-كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013.

16- محمد عبد الحميد صلاح، **الهجرة، الطرق، الأسباب، الآثار**، ط1، الجيزة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع.

17-محمد غربي، سفيان فوكة، مشري مرسي، **الهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، ط1، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

18-مطاوع محمد، **الإتحاد الأوربي وقضايا الهجرة، الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات**، مدرسة العلوم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (ب.س.ن).

المذكرات والرسائل الجامعية

1-برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى مندى 5+5**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

2-بقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2014.

3-بن زيوش غالية، **الهجرة والتعاون الأورو – متوسطي بين منتصف السبعينات،** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

4- بن فريحة رشيد، **جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

5-بوزرارة مريم، **الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط وأثارها على دول الشمال 2010 – 2015،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2016.

6-تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دارسة حالة: ظاهرة الإرهاب،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

7- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية 1995-2010، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدّة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، 2011.

8-خليفي عبد النور، الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط، الحصيلة والآفاق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام: قسم العلوم السياسية.

9-رشيد ساعد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10-سمارة فيصل، البعد الإنساني في الشراكة الأورو – مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط (1995 – 2008) ، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.

11-طالح نصيرة، **أثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج، دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج، جامعة مولود معمري، تيزو وزو**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا.

12-صايش عبد المالك، **التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، عنابة، 2007.

13- صايش عبد المالك، مكافحة تهريب المهاجرين السريين، بحث مقيم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

14-عطش يمينة، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدّة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

15-علواني أمينة، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار الشراكة الأورو-جزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014.

16-مناد زهور، **مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: رهانات وآفاق**، مذكرة مقدّمة لنيل هادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة

الجزائر، كلية العلوم السياسة والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004.

17- هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، بسكرة، 2013.

18- يحياوي سهام، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورو- متوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2014.

الملتقيات والدراسات

1-بن حملة بناهي، **اتفاق الشراكة الأورورمتوسطية عامل للتعاون الاقتصادي والجوار بين الدول الأورورمتوسطية**، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم السياسية، ب.د.ب.

2-عياد محمد سمير، **الهجرة في المجال المتوسطي**، العوامل والسياسات، الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، 2008.

المجلات

1-بلخير محمد، **هاجس الهجرة المغاربية إلى أوربا هل تشكّل العمالة الشرقية بديلًا؟** مجلة الحكمة للدراسات الإستراتيجية: العدد 23، 2013.

2-حروري سهام، الهجرة وسياسة الجوار الأوربي، مجلة المفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، (ب.س.ن)، العدد 5.

3-حيدر عمر، **الآليات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، العدد 02، 2012.

4- الساكت محمد عبد الوهاب، **الإتحاد من اجل المتوسط ومستقبل جامعة الدول العربية**، مجلة السياسة الدولية، 2009، العدد 175.

5-الصعيدي أشرف، **الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة شؤون الأوسط، لبنان، المركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 132، 2009.

6-عبدالة جعفر، **تطور سياسات دول الإتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19.

7-ليتيم نادية، ليتيم فتيحة، "البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا"، السياسة الدولية، العدد 201، 2007.

المواقع الإلكترونية

1-شنين محمد المهدي، بن شيخ عصام، **دراسة حول الآلية الإفريقية لتقييم من قبل النضراء**، من الموقع:

http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog.post:8316.html،

تاريخ الإطلاع 2016/11/23، على الساعة 11:25، ص 12.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Massimo Merlino, Joana Parc, **La migration clandestine en Europe les politiques de l'UE et l'écart en terme de droits fondamentaux**, rapport su Centre d'Etude.

شكر وعرفان

الإهداء

مقدمة 1

الفصل الأوّل: دراسة عامة لظاهرة الهجرة

تمهيد..... 17

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة..... 18

المطلب الأوّل: مفهوم الهجرة 18

المطلب الثاني: أنواع الهجرة..... 24

المبحث الثاني: دوافع الهجرة 29

المطب الأوّل: الدوافع الاقتصادية..... 29

المطلب الثاني: الدوافع السياسية والأمنية 32

المطلب الثالث: الدوافع السياسية والأمنية 34

خلاصة 37

الفصل الثاني: الشراكة الأورومتوسطية

تمهيد..... 39

المبحث الأوّل: الإطار المفاهيمي للشراكة..... 40

المطلب الأوّل: مفهوم الشراكة 40

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأورو متوسطية 48

المبحث الثاني: مؤتمر برشلونة 1995 بداية الشراكة 49

المطلب الأوّل: إعلان برشلونة 49

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورومتوسطية 51

الفرع الأوّل: البعد السياسي والثقافي 51

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي لإعلان برشلونة..... 54

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي 56

المطلب الثالث: تقييم مشروع الشراكة الأورومتوسطية (مشروع برشلونة) 57

المبحث الثالث: المبادرات الأوربية التي تلت مشروع برشلونة 61

المطلب الأوّل: سياسة الحوار الأوربي 61

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط..... 64

خلاصة 69

الفصل الثالث: الشراكة الأوروجزائرية في مجال مكافحة الهجرة

تمهيد 71

المبحث الأوّل: الإجراءات الأوربية في مجال مكافحة الهجرة 72

المطلب الأوّل: الإجراءات الأمنية الأوربية لمواجهة ظاهرة الهجرة 72

المطلب الثاني: الإجراءات التنظيمية للإتحاد الأوربي 77

المبحث الثاني: الإجراءات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة 85

المطلب الأوّل: الإجراءات الأمنية لمكافحة الهجرة 85

المطلب الثاني: الإجراءات القانونية لمكافحة الهجرة 89

المبحث الثالث: التعاون الأوربي في مجال مكافحة الهجرة 92

المطلب الأول: الآليات الأمنية للتعاون الأوربي الجزائري في مجال مكافحة الهجرة 94

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية لمعالجة الهجرة: 99

خلاصة: 103

خاتمة 104

قائمة المراجع 107

الملاحق

ملخص:

بعد نهاية الحرب الباردة وبداية التسعينات من القرن الماضي، عرف المجال المتوسطي مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة كالمخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

وفي دراستنا هذه خصصنا الهجرة غير الشرعية في المتوسط كموضوع لدراستنا هذه، حيث جاءت المذكرة بعنوان "نظام الهجرة في الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة التعاون الأوربي الجزائري من (1995 إلى 2016)".

وكانت الدراسة تتمحور حول الهجرة من خلال إبراز مفاهيمها وأنواعها، ومختلف دوافعها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، وركزت الدراسة على الشراكة الأورو متوسطية بمختلف مساراتها، وكذا المشاريع التي تلت المشروع، وفي الأخير تمّ دراسة حالة التعاون الأوربي الجزائري في مجال مكافحة الهجرة، أين نمّ عرض مختلف الإجراءات الأوربية والجزائرية في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

Après la fin de la guerre froide et le début des années soixante dix du siècle dernier, connu de la région méditerranéenne a connu une gamme de nouvelles menaces de sécurité, tels que la drogue, le terrorisme, le crime organisé et l'immigration clandestine.

Notre étude s'est portée sur l'immigration clandestine en Méditerranée. Notre mémoire est intitulé " système d'immigration dans le cas de la coopération européenne Partenariat euro-méditerranéen, cas de la coopération euro- algérienne de (1995-2016)."

L'étude a porté sur l'immigration en mettant en évidence les concepts et les types, et divers motifs politiques, sociaux et économiques, elle est basée sur le partenariat euro-méditerranéen dans différentes pistes, ainsi que les projets qui ont suivi ce processus, enfin, on a étudier algéro-européenne la lutte contre l'immigration,